



**GLOBAL
INITIATIVE**
AGAINST TRANSNATIONAL
ORGANIZED CRIME

ترجمة منى بوسيف عن دراسة للمبادرة
العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة
للحدود الوطنية

BEYOND BLOOD

Gold, conflict and
criminality in West Africa

MARCENA HUNTER

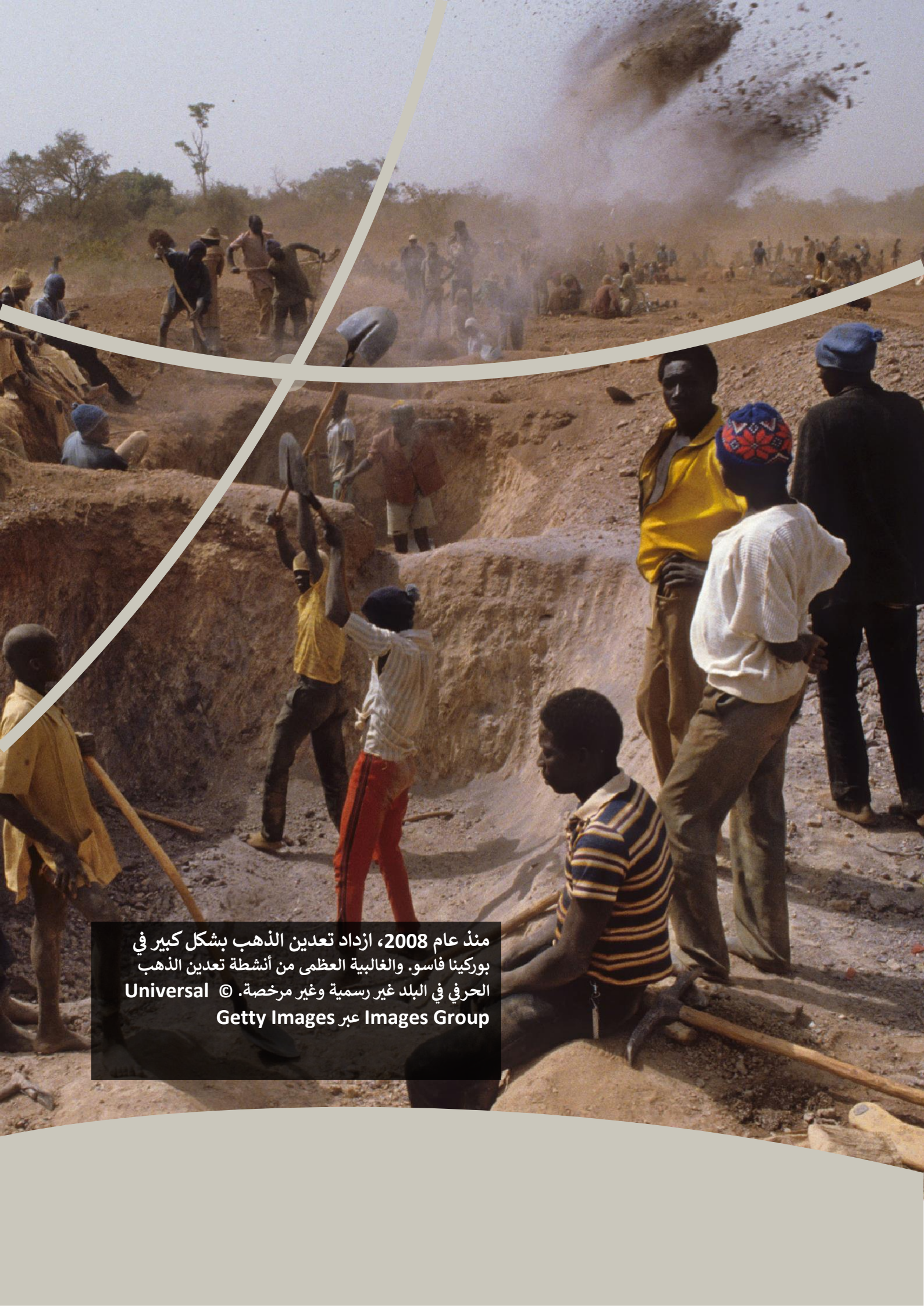
NOVEMBER 2022

ما وراء الدم • الذهب والصراع والإجرام في غرب أفريقيا



يتم نقل الجنود الماليين المشتبه في أنهم متمردون إسلاميون. منذ عام 2016 ، كان هناك اندفاع متزايد للذهب في شمال مالي ، مما زاد من عدم الاستقرار والعنف.

© باسكال غويو/AFP عبر Getty Images



منذ عام 2008، ازداد تعدين الذهب بشكل كبير في
بوركينافاسو. والغالبية العظمى من أنشطة تعدين الذهب
الحر في البلد غير رسمية وغير مرخصة. © Universal
Images Group عبر Getty Images

غالبًا ما يشار إلى الذهب على أنه معدن دم بسبب دوره في تمويل النزاعات، بل إن العلاقة بين قطاع الذهب وعدم الاستقرار والعنف تحمل بين طياتها ديناميكيات إقليمية معقدة. ويتجلى ذلك خاصة في مركز إنتاج الذهب في غرب إفريقيا، حيث ينتشر تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق (ASGM)، ويزيد تيار انعدام الأمن والعنف المتزايد في السنوات الأخيرة من تعقيد هذا القطاع، حيث تشكل الشبكات الإجرامية التي تربط المناجم المحلية بمراكز التجارة الدولية، مستغلة قطاع الذهب لتحقيق مكاسب مالية وتوفير الطاقة، جزءًا لا يتجزأ من شبكة المنطقة المعقدة من الجهات الفاعلة وسلاسل الإمداد، إذ توضح التحليلات الواردة في هذا التقرير أن واقع العلاقات بين الذهب والصراع والإجرام يتخطى السرد المبسط لـ "معادن الدم" المستخدمة لتمويل الصراع، مما يوفر فهمًا أكثر دقة لأهمية قطاع الذهب في غرب إفريقيا. بل إن الذهب يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالبقاء على قيد الحياة، والمال، والسلطة، والإجرام.

الأنشطة الإجرامية والهشاشة والعنف

لطالما ركزت الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الذهب وعدم الاستقرار في كثير من الأحيان على تمويل النزاع، إلا أن هذا التفاعل بين الذهب والحوكمة والإجرام يمكن أن يسهم في عدم الاستقرار والعنف قبل حدوث أي شكل من أشكال تمويل النزاع. ويتعزز الاستغلال الإجرامي لقطاع الذهب من خلال الطابع غير الرسمي المستمر والواسع الانتشار، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الحواجز الكبيرة التي تحول دون الدخول إلى القطاع الرسمي، ونقص الدعم لعمال المناجم وتجار الذهب غير الرسميين. ونتيجة لذلك، فإن الفساد والنخب الإجرامية في المجالين السياسي والتجاري يمكن أن تسيطر على تدفقات الذهب غير المشروعة، مما يساهم في زيادة إجابات المجتمع التي تؤدي حتماً إلى نشوب الصراع، كما يمكن أن يؤدي تقييد الوصول إلى قطاع الذهب من خلال تقييد الوصول إلى رواسب المناجم أو القيام بإجراءات صارمة على مجموعات تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق تعدين الذهب الحرفي غير المرخص لها أيضًا إلى تفويض شرعية الجهات الفاعلة الحكومية. ومن ثم، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار في غرب أفريقيا يجب أن تراعي المصالح الإجرامية المعقدة وأن تعالج في الوقت نفسه أيضًا مظالم المجتمعات المحلية وتوقعاتها التي طال أمدها. تكتسي هذه الجهود أهمية حاسمة في كل من المناطق المحملة بالنزاعات والمناطق المستقرة للحد من خطر انتشار النزاع.

في حين أن قطاع الذهب يسهم بشكل ما في تمويل الصراعات في غرب أفريقيا، فإنه يمكن أن يختلف اختلافاً كبيراً من حيث الشكل والقيمة، في المواقع التي يتداخل فيها النزاع وتعدين الذهب، فقد تستهدف الجماعات المسلحة قطاع الذهب من خلال فرض ضرائب على أنشطة التعدين والتجارة، أو المطالبة بالدفع من عمال المناجم لتوفير الأمن،

أو إنشاء نقاط تفتيش على طول الطرق المؤدية إلى مواقع المناجم والمراكز التجارية لتحصيل المدفوعات. ويجوز أيضا لأعضاء الجماعات المسلحة الانخراط مباشرة في تعدين الذهب، إما لتحقيق مكاسب مالية شخصية أو لفائدة الجماعة. ومع ذلك، فإن الذهب في العديد من المناطق ليس المصدر الرئيسي لإيرادات الجماعات المسلحة؛ كما أن صناعات أخرى مثل قطاع الثروة الحيوانية هي أيضا مستهدفة.

إن مجموعات الدفاع عن النفس والميليشيات المحلية، يمكن أن تعمل إما بالتعاون أو بالتنافس مع الدولة، وتقع هذه المجموعات في غرب إفريقيا، على نطاق يتراوح بين المؤسسات الأمنية الهجينة و ضجيج الحماية على غرار المافيا التي يديرها "رواد الأعمال" وهناك تداخل شديد بين هذه الجماعات وقطاع الذهب، مع العديد من الحالات التي توفر فيها الجماعات الأمن في مواقع مناجم الذهب وعلى طول طرق النقل. ومع ذلك، فإن أصول المجموعات المختلفة، وأدوارها في المجتمعات المحلية وقطاع الذهب، ودورها في ديناميات الصراع تتباين إلى حد كبير.

الحمية الاقتصادية للذهب

ومما يزيد من تعقيد الأهمية المحلية لقطاع الذهب كونه محركا اقتصاديا رئيسيا ومصدرا حاسما لسبل العيش في جميع أنحاء غرب إفريقيا، وهو ما يزداد أهمية مع انخفاض إمكانية تحمل سبل العيش الريفية الأخرى بسبب تغير المناخ. اجتذبت مجموعات تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق ASGM مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، من المجتمعات المحلية التي تحتاج إلى وسيلة للبقاء على قيد الحياة، إلى الأفراد الذين يبحثون عن فرص عمل أكثر ربحية، إلى رجال الأعمال الأثرياء نسبيا والأجانب الذين يتطلعون إلى الاستفادة من التعدين شبه الصناعي. وبالتالي، يجب صياغة تحليل العلاقة بين الذهب والصراع والإجرام في غرب إفريقيا في إطار مسارات طويلة الأجل، وضغوط اقتصادية واقتصادات سياسية على المستويات المحلية والإقليمية وعبر الوطنية.

نظرا للمساهمة الاقتصادية لقطاع الذهب في جميع أنحاء غرب إفريقيا، من المستحيل التعرف بشكل كامل على العلاقة بين الذهب والصراع دون الاعتراف بدور الذهب كأداة للسلام. ومع تزايد الضغوط البيئية على الزراعة والثروة الحيوانية بسبب تغير المناخ، من المرجح أن تزداد قيمة قطاع الذهب كشبكة أمان اقتصادية وتعويض عن الهجرة من الأرياف. ومن بين المستفيدين الأفراد الذين قد يكونون انضموا إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة أو شاركوا في أنشطة غير مشروعة أخرى، يمكن القول إنها أكثر ضررا. علاوة على ذلك، توفر مجموعات تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق ASGM والخدمات المرتبطة بها مصدرا للدخل، وربما الأهم من ذلك، الأمل للمشردين داخليا (IDPs) الذين لديهم خيارات قليلة أخرى للبقاء على قيد الحياة. وعلى هذا النحو، لا يمكن إغفال إسهامات قطاع الذهب في السلام والأمن.

المنهجية: تفرغ الاقتصادات السياسية

يبحث هذا التقرير في مواقع مختلفة في غرب إفريقيا - وهي مالي وبوركينا فاسو وشمال كوتديفوار - لتوضيح تقاطع الذهب مع الصراع والجريمة، واستكشاف الديناميكيات المحيطة. ويستفاد أيضا من البحوث الواردة من النيجر وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون للحصول على مزيد من المعلومات.



يعد الذهب قطاعاً مهماً لاقتصاد بوركينا فاسو ، حيث مثل أكثر من 80 ٪ من الصادرات في عام 2020. تشير التقديرات إلى أن قطاع تعدين الذهب الحرفي يوظف 10 ٪ من السكان. © أحمد سامي أكار/وكالة Anadou عبر Getty Images

ويستوجب تحليل الاقتصاد السياسي لتفكيك أصول العلاقة بين الذهب والصراع والإجرام في غرب أفريقيا، "فهمًا للعمليات السياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع - على وجه التحديد ، الحوافز والعلاقات والتوزيع والتنافس على السلطة بين المجموعات المختلفة والأفراد ". كما ينظر التحليل في كل من المواقع التي تتواجد فيها مجموعات تعدين الذهب الحرفي والضيق النطاق ASGM والنزاع العنيف في وقت واحد، وكذلك الاقتصادات السياسية الأوسع وسلاسل التوريد والتدفقات المالية. وهكذا ، تم أيضا رسم خرائط سلسلة التوريد من مناطق صراع مختارة إلى نقاط تصدير أفريقية. وبالإضافة إلى الأطر القانونية ، تنتظر هذه الدراسة أيضا في مصادر أخرى للشرعية والسلطة. هذا أمر بالغ الأهمية بشكل خاص في السياقات التي تكون فيها سلطة الدولة ضعيفة وتحفظ بمصادر بديلة للحكومة ، مثل السلطة العرقية أو القبلية ، بقدر أكبر من النفوذ بين السكان المحليين.

بالإضافة إلى البحوث المكتنية المتعمقة ، أجريت بحوث ميدانية في مراحل مختلفة بين كانون الثاني/يناير 2021 وحزيران 2022 في مالي (بامكو)، وبوركينا فاسو (واغادوغو ، وأواهيجويا ، وياكو ، وكونغوسي ، وهوندي ، وبوبو ديولاسو ، وسيكاسو ، وغازا ، وباتي ، وكامبتي)، وكوتديفوار (تورتيا ، وبونديالي ، وتينغريلا ، وأوانغولودوغو). خلال هذا الوقت ، أجريت عشرات المقابلات مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة ، بما في ذلك عمال المناجم وتجار الذهب والمجتمع المدني والمنظمات غير الربحية والصحفيين والمنظمات متعددة الأطراف والمسؤولين الحكوميين. استقادت الدراسة أيضًا من المراقبة المستمرة من قبل GI - TOC في غينيا وتشاد والنيجر ، والبحوث في CAR والكاميرون في نوفمبر 2021.



يحتج الناس على الانقلاب العسكري الفاشل في بوركينافاسو ، سبتمبر 2015. © سيا كامبو/AFP عبر Getty Images

أدى الفساد وسياسات التعدين الحكومية القمعية لمجموعات تعدين الذهب الحرفي وضيق النطاق ASGM إلى زيادة نسبة الهشاشة في جميع أنحاء غرب إفريقيا في الأبعاد السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية - ناهيك عن تزايد الضغوط الاقتصادية والبيئية. وقد فرض النمو السكاني المتسارع وتغير المناخ ضغطاً على الأراضي والموارد المائية ، مما زاد من الهشاشة البيئية والاجتماعية ، وبالتالي من النزاعات الزراعية - الرعوية.

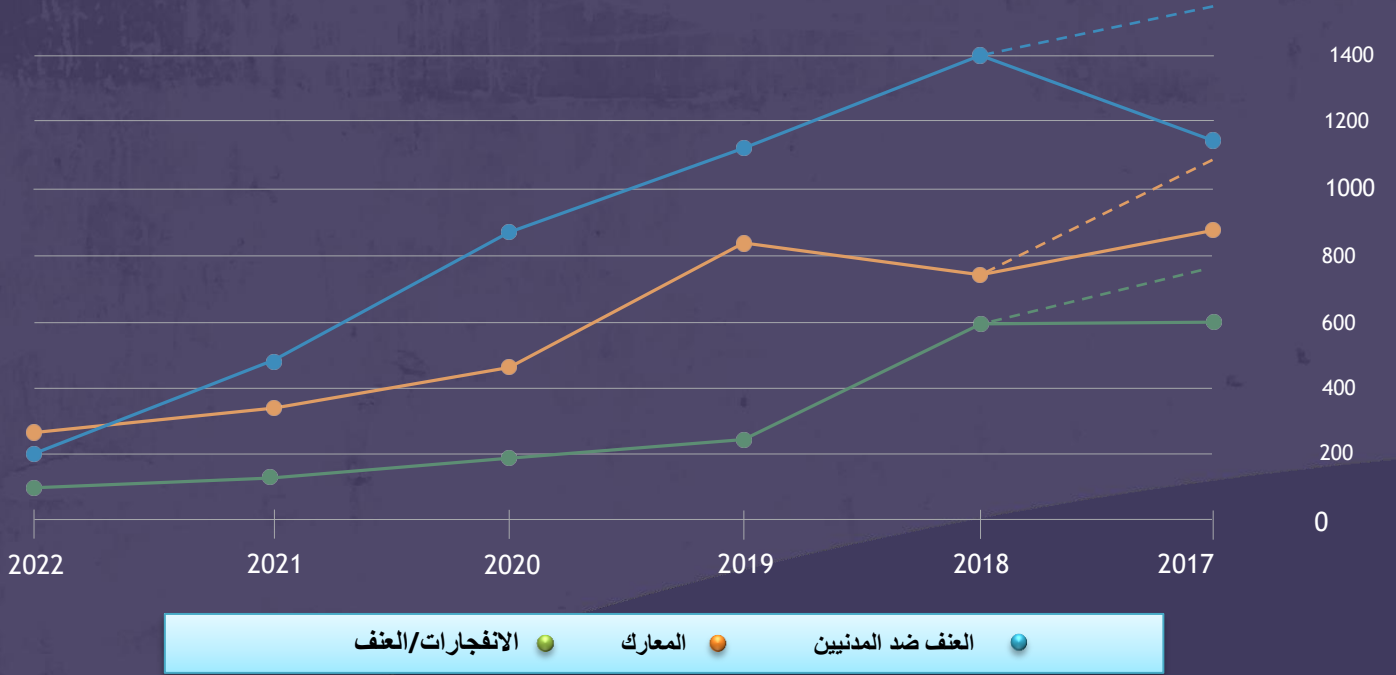
تخلق هذه الهشاشة بيئات يسهل استغلالها وإدامتها واستنزافها من قبل الشبكات الإجرامية المنظمة والجماعات المسلحة غير الحكومية. في حين أن الشبكات الإجرامية قد توفر التمويل وسلاسل التوريد اللازمة لقطاع الذهب للعمل اقتصادياً للمجتمعات الريفية ، فإن وجودها في النهاية يقوض الحوكمة ويسهم في زيادة الهشاشة الاقتصادية التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار و تنامي أواصر الصراع.

كما أنه يمنع دول غرب أفريقيا من تحقيق الإمكانات الإنمائية والاقتصادية الكاملة لقطاع الذهب. غالباً ما يكون نشاط مجموعات تعدين الذهب الحرفي ASGM غير مرخص ، ويتم خارج الأطر التنظيمية. وقد أدى ذلك إلى محاولات متكررة من قبل الحكومات في جميع أنحاء غرب أفريقيا لقمع مجموعات تعدين الذهب الحرفي غير المشروعة. ومع ذلك ، بدلاً من تقليل النشاط الإجرامي ، دفعت مثل هذه السياسات التنظيمية تعدين الذهب الحرفي وتجارة الذهب إلى أبعد من ذلك في المجال غير المشروع. حيث تستفيد الجهات الفاعلة الإجرامية من هذه التداعيات عندما يكون لدى عمال المناجم والتجار وصول محدود إلى القطاع الرسمي ، أو خيارات قانونية قليلة لبيع إنتاج الذهب وتأمين الدعم المالي. وعلى وجه الخصوص ، ذُكرت التحديات المتعلقة بالوصول إلى التمويل باعتبارها عائقاً رئيسياً أمام إضفاء الطابع الرسمي على عمليات الإدارة السليمة بيئياً على الصعيد العالمي.

والنتيجة هي دوامة عميقة من الإجرام والفساد والسياسات السلبية التي تتبعها هذه الجماعات ، مما يزيد من حدة الهشاشة والتهديدات الأمنية. يمكن للجهات الفاعلة في النزاع أن تلعب على إحباط المجتمع لبناء الدعم لمجموعاتهم واكتساب الشرعية بين السكان المحليين ، أو لتجنيد الأعضاء. فعلى سبيل المثال ، تعد منطقة ليبيناكو - غورما ، وهي منطقة تغطي منطقة الحدود الثلاثية لمالي وبوركينا فاسو والنيجر ، منطقة منتجة للذهب وموقع الصراع الحالي. وقد أدت المستويات العالية من الهشاشة ، الناجمة جزئياً عن الفساد وسوء التنمية الاقتصادية والإحباط من الدولة وتفاقم النزاعات المجتمعية ، إلى خلق وضع مثالي للجماعات الجهادية لتجنيد أعضاء جدد. كما استهدفت هذه الجماعات الجهادية نفسها قطاع الذهب ، وولدت أموالاً كبيرة من فرض الضرائب على تعدين الذهب والاتجار به. وفي هذا السياق ، من الواضح أن تمويل الصراعات جزء من سلسلة أطول من العوامل التي تسهم في زيادة الهشاشة في المنطقة.

حقول الذهب في غرب أفريقيا

على مدى العقدين الماضيين ، كانت هناك زيادة هائلة في إنتاج الذهب وجماعات تعدين الذهب الحرفي في جميع أنحاء مالي وبوركينا فاسو والنيجر. عبر الحدود ، تغطي منطقة لبيتاكو- غورما مساحات كبيرة من وسط وشمال مالي ، وشمال وشرق بوركينا فاسو وجنوب غرب النيجر. تحتوي المنطقة على رواسب ذهب كبيرة ، والتي تم تعدينها بواسطة تعدين الذهب الحرفي وعمليات التعدين الصناعي منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. منذ عام 2016 ، أصبحت لبيتاكو- جورما أيضًا منطقة رئيسية من النزاع والنشاط الإجرامي. كما تطورت منطقة كيدال في شمال مالي لتصبح منطقة مهمة لإنتاج الذهب ، وأصبحت نقطة اشتعال لانعدام الأمن والعنف.

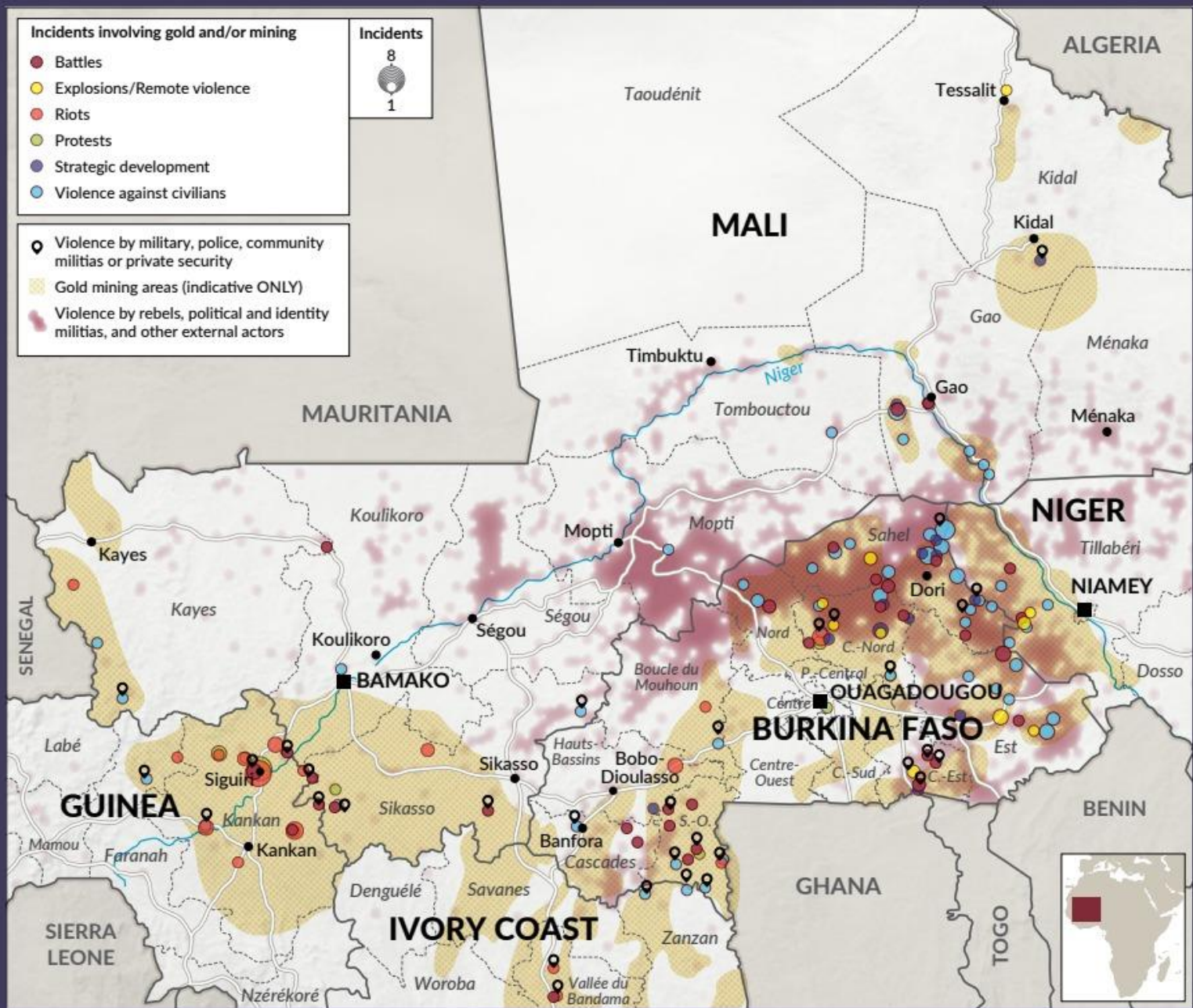


الشكل 1 أحداث العنف في مالي وبوركينا فاسو والنيجر ، 2017-2022.

المصدر: ACLED

ومنذ عام 2008، شهد قطاع الذهب في بوركينا فاسو نموا كبيرا ، مما يعكس ارتفاع سعر الذهب الفوري على الصعيد الدولي. توجد مجموعات للتعدين الحرفي ASGM في جميع أنحاء بوركينا فاسو ، تتركز معظمها في الشمال ، والمناطق الشرقية والجنوبية الغربية هي مناطق إنتاج الذهب البارزة. تم تحديد منطقة الجنوب الغربي على أنها تضم معظم الأفراد الذين يعملون في قطاع التعدين الحرفي، مع حقول الذهب التي تستضيف عشرات الآلاف من عمال المناجم في بعض المواقع. يتم ترخيص نسبة صغيرة فقط من عمليات تعدين الذهب الحرفي في البلاد ، لذلك يتم معظم النشاط في القطاع غير الرسمي ويكون عرضة للاستغلال من قبل الشبكات الإجرامية.

وفي مالي ، تركز تعدين الذهب تاريخيا في جنوب البلاد ومنطقة كايس ، التي تقع على الحدود مع غينيا ، هي المنطقة الرئيسية لإنتاج الذهب ، مع التعدين الصناعي والتعدين الحرفي وذو النطاق المحدود على حد سواء. 11 شهدت منطقة سيكاسو ، على الحدود مع بوركينا فاسو ، زيادة في إنتاج الذهب من التعدين الصناعي و تعدين الذهب الحرفي في السنوات الأخيرة وهي حاليًا ثاني أكبر منطقة منتجة للذهب في البلاد. كما شهدت منطقة شمال مالي اندفاعا الذهب الخاصة بها منذ أن صقل الذهب في شمال كيدال في عام 2016. ومنذ ذلك الحين، شهدت منطقتا كيدال وعاو زيادة هائلة في تعدين الذهب.



المناطق الغنية بالذهب وحوادث العنف في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، من يناير 2021 إلى يونيو 2022.

يمكن رؤية الفساد المتفشى الذي يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة السياسية في أسواق الذهب في جميع أنحاء غرب إفريقيا ، بدءًا من الفساد البسيط إلى الفساد الكبير. بسبب الربحية العالية للذهب ، تخضع هيكل الحماية بانتظام لسيطرة النخب السياسية والتجارية مع جمعيات سياسية قوية. ويحبط الفساد الجهود الرامية إلى إرساء ممارسات أكثر مسؤولية في مجال تعدين الذهب وتجارة الذهب ، بينما يسهم في زيادة انعدام الأمن والعنف في الوقت الذي تستغل فيه الجهات الفاعلة في النزاع الحكم الضعيف والسخط المدني على الدولة.

وثمة شكل شائع من أشكال الفساد الضئيل هو قيام الموظفين الحكوميين ، مثل موظفي إنفاذ القانون والعسكريين ، بتوفير الحماية أو الحصول على رواسب الذهب مقابل رسوم. على سبيل المثال ، في مالي ، يجب أن تكون بعض مواقع تعدين الذهب الحرفي غير عاملة خلال موسم الأمطار. بيد أن هذه المواقع مفتوحة لعمال مناجم الذهب ، بتواطؤ من قوات الدفاع والأمن ، مع خيار حماية مواقع المناجم مقابل رسوم إضافية، وعلى الرغم من أن هذا الفساد البسيط يقوض الحوكمة ، إلا أنه يجب فهمه في السياق الاقتصادي والثقافي الأوسع.

ففي العديد من الولايات ، نجد رواتب قليلة ، غالبًا ما تكون متأخرة أو غير مدفوعة على الإطلاق، ما يضع الوكلاء الحكوميين في وضع مالي غير مستقر. على سبيل المثال، في منطقة تيبستي في تشاد، هناك تقارير عن أفراد عسكريين يعانون من نقص شديد في التمويل يعملون في أدوار أمنية لمنقبين عن الذهب على نطاق ضيق غير مرخص لهم يتشاركون معهم الانتماءات العرقية لتعزيز دخلهم حيث تلعب بعض الممارسات العرفية والثقافية أيضًا دورًا. ففي بعض المناطق، تعتبر المدفوعات التي يمكن اعتبارها رشوة من قبل الغرباء قاعدة تبعية ومقبولة للمجتمعات المحلية. هذا لا يعني أن الفساد البسيط يجب أن يستمر دون عوائق، ولكن يجب تقييم هيكل السلطة الأوسع ، خاصة في بيئات الفساد المستوطن الذي يشمل جهات فاعلة أكثر قوة، بما في ذلك الفساد الكبير ، هو أكثر ضررًا بكثير وغالبًا ما يكون متشابكا بشكل وثيق مع الشبكات الإجرامية عبر الوطنية. هناك مزاعم عن جهات فاعلة قوية في جميع أنحاء غرب إفريقيا تتلاعب بالسلطة المالية والسياسية لجني الأرباح غير المشروعة من قطاع الذهب ، مع مشاركتها غالبًا ما تكون مخفية وراء شبكة من الواجهة والوسطاء. يتراوح الفساد من ابتزاز عمال مناجم تعدين الذهب الحرفي وتجار الذهب، إلى الاستفادة المباشرة من تعدين الذهب وعمليات التجارة (غالبًا عن طريق الوكلاء) ، إلى تخصيص امتيازات التعدين أو إملاء سياسة التعدين بطريقة تؤدي إلى مكاسب مالية شخصية.

وقد يؤدي هذا إلى طمس الخط الفاصل بين مصالح الدولة والمصالح غير الحكومية ، وخاصة عندما تحل المصالح المالية محل المصالح السياسية أو الإيديولوجية. ويمكن الفساد على مستوى عال في مراكز التجارة والتصدير الإقليمية أيضا شبكات الجريمة المنظمة من تهريب الذهب من القارة بأعداد كبيرة.

كما لعبت شركات تعدين الذهب الصناعية دورًا، حيث اتهمت بالفساد والتهرب الضريبي. على سبيل المثال، في عام 2018، دفعت شركة كينروس جولد للتعدين التي يقع مقرها في كندا 950,000 دولار أمريكي لتسوية الرسوم المدنية المتعلقة برشوة المسؤولين في غانا وموريتانيا. علاوة على ذلك، كشفت الغزوات التي قامت بها حكومة بوركينا فاسو والصحفيون المحققون أن

استخدام منجم صناعي واحد على الأقل تقنيات محاسبية غير سليمة والاحتيال المالي لتقليل دخله الخاضع للضريبة، دون دفع ضرائب لعدة سنوات. تم تغريم شركة التعدين جلينبورج بأكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي من قبل حكومة الولايات المتحدة عندما اعترفت بالذنب في أعمال الرشوة والتلاعب بأسعار السلع، بما في ذلك في غرب إفريقيا.

في معرض تسليط الضوء على الممارسات الفاسدة لبعض شركات التعدين الصناعي، وصف أحد المسؤولين الأمريكيين نطاق مخطط الرشوة الإجرامي هذا بأنه "مذهل" على الرغم من أن 1.1 مليار دولار أمريكي قد تبدو عقوبة كبيرة، إلا أنه من المتوقع أن تحقق جلينبورج ربحًا قدره 17 مليار دولار أمريكي في عام 2022.

وبالتالي ، يشعر بعض المراقبين أن الغرامة غير كافية لتكون بمثابة عقوبة حقيقية أو رادع للمعاملات الفاسدة في المستقبل من قبل شركات التعدين الصناعية التي تميل إلى ذلك.

الفساد يضعف الدولة: بوركينافاسو نموذجا

يوضح تطور أسواق الذهب في بوركينافاسو كيف يمكن للفساد والإجرام في قطاع الذهب أن يقوضا الحوكمة ويضعفا الدولة. عندما تمت خصخصة تجارة الذهب في عام 2006، أصبح العديد من الوكلاء الذين عملوا سابقاً لدى الحكومة يشترون الذهب بطريقة مرخصة من القطاع الخاص. وقد مارست هذه الشركات الخاصة المحلية، المشار إليها باسم الشركات التجارية، السيطرة الإقليمية في العديد من مواقع التعدين وضمنت سلاسل توريد الذهب عبر شبكات من وكلاء شراء الذهب ومن خلال تقديم القروض وغيرها من الخدمات المالية لعمال المناجم، وكانت هذه الوكالات التجارية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالنخب السياسية وتشارك في أنشطة غير قانونية كما أنها نقلت من العقاب. وشملت هذه الأنشطة تمويل وشراء الذهب من مناجم غير مرخص لها وتهريب الذهب، ساهم ذلك في الشعور بالظلم والإحباط بين السكان، ولا سيما عمال المناجم الحرفيين.

في أعقاب سقوط الرئيس السابق كومباوريه في عام 2014، اتخذت الحكومة إجراءات للتحقيق في الانتهاكات وإصلاح قطاع التعدين. في عام 2015، تم إنشاء الوكالة الوطنية للإشراف على عمليات التعدين الحرفية وشبه الآلية (ANEEMAS) المكلفة بإعادة تنظيم أسواق الذهب ومنع التهريب، بالإضافة إلى تقديم الدعم الفني لعمال المناجم لتقليل الممارسات والآثار السلبية. قبل عام 2018، أدى ضعف تنظيم تراخيص التعدين إلى خلق فرصة للاستغلال وغسل الأموال. على سبيل المثال، لم تستخدم تراخيص التعدين، التي كانت تصدر في كثير من الأحيان في العاصمة واغادوغو، للتعدين، ولكن لاستخراج النسب المئوية من الإنتاج ومن عمال مناجم الذهب غير الرسميين الحاليين، أو مصادرة الأراضي التي تديرها السلطات العرفية. وهناك أيضاً أدلة على أن التراخيص استخدمت لغسل الأموال، حيث يحمل بعض الأفراد عشرات تراخيص التعدين دون مبرر.

كما عاجت الوكالة الوطنية للإشراف على عمليات التعدين الحرفية وشبه الآلية بعض نقاط الضعف التي تم استغلالها من قبل الجهات الفاعلة الفاسدة والإجرامية، لكن التقارير تشير إلى أن تواجدها وفعاليتها تقتصر على مناطق معينة، مع عدم علم بعض المجتمعات بوجودها. هناك أيضاً مخاوف من أن معظم الوزراء لا يشعرون بمدى جدوى تفويضها وينظرون إلى الوكالة على أنها منافس آخر أو عائق أمام تعدين الذهب الحرفي.

توزيع الحقوق المتعلقة بالأراضي والمعادن

كما أدى التنافس بين عمليات التعدين الصناعي و تعدين الذهب الحرفي للحصول على الأراضي والمعادن إلى زيادة التوترات الإقليمية. إذ يمكن للتعدين الصناعي أن يحقق فوائد للبلدان والسكان المحليين في جميع أنحاء غرب أفريقيا عن طريق زيادة إيرادات الدولة وتعزيز ممارسات التعدين المسؤولة، من بين نتائج إيجابية أخرى. ومع ذلك، لا توفر المناجم الصناعية حالياً نفس فرص كسب العيش لسكان الريف مثل تعدين الذهب الحرفي. في بعض المناطق المحددة، تمتلك شركات التعدين الصناعي امتيازات تمنحها الحقوق القانونية الحصرية للتعدين، وبالتالي تمنع عمال المناجم تعدين الذهب الحرفي من العمل في نفس المنطقة. يمكن أن يؤدي الحد من وصول تعدين الذهب الحرفي إلى رواسب الذهب إلى زيادة الهشاشة و زرع بذور الضغينة التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والصراع. ويشكل هذا مصدر قلق خاص في الدول التي تواجه بالفعل تهديدات أمنية.



يرحب المجلس الانتقالي بمالك دياو ، الرئيس العسكري الذي وصل إلى السلطة بعد انقلاب 2020 ، باماكو ، فبراير 2022.
© Florent Vergnes/AFP Getty Images

يمكن أن يؤدي الفساد إلى تفاقم التوتر حول الوصول إلى رواسب الذهب ، مع إعطاء الأولوية للمصالح المالية الفردية على مصالح الدولة ومواطنيها. ويعتقد أن الفساد في منح امتيازات التعدين ، وإن كان نادرا ما يوثق بسبب طابعه السري ، يحدث على الصعيد العالمي ، بما في ذلك في غرب أفريقيا. على سبيل المثال ، تم وصف منح تراخيص التنقيب عن الذهب واستغلاله وتصديره في مالي بأنه غير شفاف ومسئب بشكل كبير ، مع كون العلاقات مع النخب السياسية مفيدة للفوز بالتراخيص.

ومن الجلي أن تخصيص حقوق الأراضي والمعادن لشركات التعدين الصناعي لا يرتبط دائما بالجهات الفاعلة الحكومية الفاسدة أو شركات التعدين الصناعي التي تنصرف بشكل سيئ. ومع ذلك ، حتى وإن تم وضع إجراءات رسمية وشفافة تماما من قبل الجهات الفاعلة الحكومية والسياسيين ذوي النوايا الحسنة ، عندما يُحرم عمال المناجم تعدين الذهب الحرفي من الوصول إلى الأراضي لفرض حقوق الأراضي للجهات الفاعلة الصناعية ، غالبًا ما تكون النتيجة هي نفسها. هناك زيادة في الهشاشة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتساعد في خطر النزاع حيث تتجه المجتمعات التي تشعر بالتخلي عنها من قبل الدولة إلى الجماعات المسلحة غير الحكومية للحصول على الدعم.

وبالتالي ، فإن التوتر بين المناجم الصناعية و تعدين الذهب الحرفي بشأن الحقوق في الأراضي هو تحدٍ يجب التعامل معه بعناية. من المرجح أن تكون النهج التي تتفاعل مع تعدين الذهب الحرفي وتدعمها فعالة في بناء قدرة المجتمع على الصمود ، وزيادة القوة الاقتصادية والحد من التهديدات من الجماعات المسلحة غير الحكومية.



صهاريج في بوركينافاسو تحتوي على طين يستخرج منه الذهب في مواقع مناجم الذهب. © Anne Alamy Stock Photo/رويترز عبر Mimault

النزاعات مع المناجم الصناعية: بوركينافاسو نموذجا

في عام 2017 ، وظفت المناجم الصناعية في بوركينافاسو 9017 عاملا منجميا ، وكانت الغالبية العظمى منها ذات مستوى وأجر متردٍ ، في حين شارك أكثر من مليون شخص في تعدين الذهب الحرفي . وقد تفاقم الصراع بين عمليات التعدين الصناعي والمجتمعات المحلية بسبب عمليات التعدين الحرفي ومحدود النطاق، التي تتكون في بعض الأحيان من عشرات الآلاف من الأشخاص ، الذين أجبروا على مغادرة الأراضي للسماح لهم بالمضي قدما في عمليات التعدين الصناعي. يؤكد عمال المناجم المحليون بلوغ الصراع بين تعدين الذهب الحرفي والمناجم الصناعية أوجه، ويصفون الصراع بين عمال المناجم الحرفيين بالقليل، أبلغ العديد من عمال المناجم تعدين الذهب الحرفي عن كيفية وصول فرق الاستكشاف من عمال المناجم الصناعية إلى مواقعهم وطردهم من الأرض دون تعويضات.

في مدينة هاوندي في مايو 2022 ، تصاعدت التوترات الكبيرة بين عمال المناجم الحرفيين والمناجم الصناعية إلى أعمال عنف بعد الجهود التي بذلتها الحكومة لإخلاء عمال المناجم تعدين الذهب الحرفي من موقع Houndé Gold لعمليات التعدين الصناعي. وادعى عمال المناجم من الحرفيين أنهم كانوا يعملون في المنطقة أولا، وأسفرت الاحتجاجات العنيفة التي أعقبت ذلك عن مقتل اثنين من عمال المناجم. وأُعرب عن إحباطات مماثلة في شمال وشرق البلاد ، حيث أفاد أصحاب المصلحة في تعدين الذهب الحرفي أنهم طردوا من الأراضي وغادر الشباب البلاد للعثور على عمل في مناجم الذهب في البلدان المجاورة.

لقد ترك إعطاء الأولوية للتعدين الصناعي للمجتمعات المحلية تشعر بالإحباط والعجز حيث لا يوجد سوى القليل من البدائل أو لا توجد بدائل لها. على هذا النحو ، فإن الجهود المبذولة لإغلاق تعدين الذهب الحرفي تزيد بشكل كبير من الهشاشة الاقتصادية في المنطقة ، مما يخلق تأثير الدومينو للأبعاد الأخرى للهشاشة. قال أحد عمال المناجم ، وهو يستحوذ على المشاعر الأوسع ، "هل يمكننا في مثل هذا الموقف مكافحة الإرهاب بينما نطارد أبناء هذا البلد من مواقع التعدين حتى يعودوا إلى الأدغال دون طعام أو شراب ، وأؤكد لك إذا جاء شخص ما ليقدم لي 100000 فرنك أفريقي لعائلي وطلب مني حمل سلاح ، سأفعل ذلك ".

الإجراءات الصارمة والشرعية

على الرغم من أن قطاع تعدين الذهب الحرفي ذو النطاق المحدود حيوي للمجتمعات الريفية ، إلا أنه يتميز أيضًا بانتشار غير رسمي وغير قانوني ، حيث يمتلك عدد قليل جدًا من عمال التعدين الحرفيين وصغيري السن حقوقًا في الأراضي والتعدين ، أو تراخيص صادرة عن الدولة، في بعض الأحيان ، اتخذت حكومات غرب إفريقيا نهجًا متشددًا لنشاط التعدين غير المرخص ، معلنة ذلك غير قانوني واستخدمت القوة لإغلاق مواقع تعدين الذهب الحرفي . ومع ذلك ، نظرًا لأن إنتاج الذهب غالبًا ما يكون محاصرًا في المجتمعات المحلية ، فإن محاولات القضاء على تعدين الذهب الحرفي تميل إلى لتقويض شرعية السلطات المحلية والوطنية في نظر السكان المحليين. من خلال حرمان المجتمعات من سبل عيشها وزيادة الهشاشة الاقتصادية، تغذي الدول عدم الثقة في الحكومة وتفاقم التوترات بين السكان المحليين والسلطات الوطنية. وهذا هو الحال على وجه الخصوص عندما تنظر المجتمعات المحلية إلى هذه التكتيكات على أنها محاولة من الحكومة لكسب السيطرة على قطاع الذهب لصالحها أو لصالح المقربين أو عمليات التعدين المملوكة لأجانب. يمكن تحفيز الحكومات على إيقاف نشاط تعدين الذهب لمحاربة الجهاديين وغيرهم من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، مما يحرمهم من الإيرادات والمجندين المحتملين من مواقع تعدين الذهب. ومع ذلك، حتى

في هذه السياقات ، كانت الإجراءات الصارمة إلى حد كبير عكسية ، مما أدى إلى دوامة هابطة من عدم الثقة والتوتر والعنف. يمكن للجماعات المسلحة غير الحكومية الاستفادة من هذه الديناميكية ، وبناء شرعيتها الخاصة بين قطاعات الشعب من خلال استعادة الوصول إلى رواسب الذهب (والدخل) ، وحماية نشاط التعدين. وكثيرًا ما يقف عمال المناجم إلى جانب من يملكون السلطة على الصعيد المحلي ويمكّنون من الوصول إلى مناجم الذهب ، التي يمكن أن تكون في بعض الأحيان جماعات إجرامية أو جماعات نزاع وصراع. في بعض الحالات ، دفع هذا عمال مناجم الذهب إلى النظر إلى وجود الجهاديين والجماعات المسلحة الأخرى على أنه نعمة ، وليس تهديدًا.

في حين أن القمع المسلط على تعدين الذهب الحرفي قد يهدف إلى الحد من الإجرام أو مكافحة تمويل النزاع والتهديدات الأخرى ، فإن النهج المتشدد قد قوض في كثير من الأحيان شرعية الدولة وعزز الشبكات الإجرامية والجماعات المسلحة. وبالتالي ، فإن التدخلات التي تتفاعل مع تعدين الذهب الحرفي أو تستخدم مناهج بديلة للضغط على الأسواق غير المشروعة والشبكات الإجرامية وتمويل الصراع من المرجح أن تجد النجاح وتتجنب النتائج غير المقصودة على المدى الطويل.

التصدع على تعدين الذهب الحرفي : وجهة نظر البلدان

بوركينافاسو: في عام 2018، أمر حاكم منطقة الشرق الأوسط بإغلاق مواقع التعدين الحرفي لقطع مصادر تمويل الجماعات الإرهابية. ونتيجة لذلك ، تحول عمال المناجم الساخطون نحو الجهاديين ، الذين أعادوا فتح بعض المناجم. في مقاطعة سوم ، في منطقة الساحل ، يبدو أن المجتمعات قد اقتربت من الجهاديين الإرهابيين بعد عمليات مكافحة الإرهاب في أوائل عام 2019 ، والتي تم خلالها الاستيلاء على معدات تعدين الذهب والذهب من قبل قوات أمن الدولة. أثار حظر عام 2021 على تعدين الذهب في المقاطعات الشمالية ، الذي فرضته الحكومة الإقليمية ردًا على الهجوم المميت في سولهان ، انتقادات أيضًا بأنه سيسبب المزيد من المعاناة الاقتصادية بين عمال المناجم والمجتمعات المحلية ، والتي يمكن أن تستغلها الجماعات الجهادية لبناء الشرعية.

كوت ديفوار: بُذلت جهود لقمع حظر الذهب غير القانوني في شمال شرق كوت ديفوار في أعقاب سلسلة من الهجمات الفتاكة التي شنتها الجماعات الجهادية على قوات الأمن الإيفوارية في عام 2020. في يونيو 2021، أنشأت الحكومة مجموعة خاصة ، تضم عناصر من الدرك الوطني ووكلاء من وزارة المياه والغابات. تم إطلاق عمليات مكثفة في المنطقة و



موقع تعدين الذهب الحرفي في مالي. © جورج بويتلينج/الأمي ستوك فوتو

وهي جارية حالياً. وقد أدى ذلك إلى نزوح عمال المناجم الذهب السرية إلى منطقتي تنغريلا وبونديالي.

تشاد: في منطقة تيبستي في شمال تشاد ، أدت جهود الدولة لقمع تعدين الذهب الحرفي في حقول الذهب كوري بوغودي وميسكي إلى تقليل ما كان ضئيلاً من شرعية الدولة وخلق أرضية خصبة للجماعات المتمردة لتجنيد أعضاء جدد و

لتشكيل مجموعات الدفاع عن النفس. وفي أواخر عام 2018 ، بعد أن هاجم المتمردون التشاديون أكبر حقول للذهب في البلاد ، كوري بوغودي ، قامت الحكومة بمحاولات متتالية لوقف تعدين الذهب الحرفي وقطع مصدر دخل المجموعة المتمردة والمجندين. في أكتوبر 2020 ، أعلنت الحكومة إغلاق مواقع تعدين الذهب غير القانونية في جميع أنحاء البلاد وعزمها على إجلاء جميع عمال المناجم. وانحدر طرد الجيش التشادي لعمال المناجم إلى هجمات عشوائية ضد القبائل المحلية ، مما أسفر عن صراع صريح مع الميليشيات المحلية وجماعات الدفاع عن النفس. وعلى الرغم من القمع المتكرر ، لم يفشل الجيش التشادي في إحراز أي تقدم في تأمين حقول الذهب والسيطرة عليها فحسب ، بل أدى أيضاً إلى تأجيج التجنيد في الجماعات المسلحة.

النيجر: في فبراير 2017 ، أغلقت حكومة النيجر حقول الذهب في هضبة جادو متذرعة بالمشاعر الأمنية وفي وقت إغلاق الموقع ، كان أكبر حقول ذهب حرفي في البلاد ، حيث وفر سبل العيش لعشرات الآلاف من عمال المناجم في البلدات والقرى القريبة التي قدمت الخدمات لعمليات التعدين. وكان لإغلاق حقول الذهب ، بالتوازي مع قمع تهريب البشر – وهو مصدر رئيسي آخر لكسب الرزق – أثر كبير مزعزع للاستقرار في المنطقة. كما أدى كلا الحدثين إلى تأجيج المظالم داخل طائفتي التبو والطوارق ، ووفرا الزخم لعدد كبير من الأفراد للانخراط في نشاط إجرامي ، ولا سيما اللصوصية. على سبيل المثال ، انضم عمال المناجم التشاديون والسودانيون المدججون بالسلح ، الذين هاجروا في الأصل إلى النيجر للعمل في حقول الذهب ، إلى أعمال اللصوصية والنهب في المنطقة.



الذهب والصراع التنافس العنيف على المال والسلطة

مقاتلون من هيئة تنسيق حركات أزواد بالقرب من كيدال ، شمال مالي. © Stringer/AFP عبر Getty Images

لا يمكن إنكار أن قطاع الذهب هو مصدر لتنمية الصراع في غرب إفريقيا. ومع ذلك ، فهو أكثر من مجرد مصدر للتمويل. كما أن السيطرة على مناطق تعدين الذهب وطرق النقل أمر أساسي لضمان الشرعية وممارسة السلطة على السكان المحليين ، الجوانب الأهماسية لديناميكيات الصراع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى دوامة من الهبوط ، حيث يكون العنف مكونًا رئيسيًا في الجهود المبذولة لتأمين الأرباح والسلطة والشرعية.

فالجماعات غير الحكومية والجهادية ليست وحدها التي تستفيد ماليًا من قطاع الذهب. كما تستفيد الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة الإجرامية وميليشيات الهوية وجماعات الدفاع عن النفس من قطاع الذهب ، حيث تتحدى ورش علاقاتها ديناميكية الصديق والعدو البسيطة. على سبيل المثال ، تفيد التقارير أن السلطات السياسية من بامكو استثمرت في تعدين الذهب في كيدال ، مدركة تمامًا أن تعدين الذهب ونقله تعود بالنفع على الجهات الفاعلة في النزاع في المنطقة من خلال أنظمتها الضريبية غير الرسمية. وتوضح مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في قطاع الذهب في كيدال كيف يمكن أن يتجاوز الدافع لتحقيق أقصى قدر من المكاسب المالية والشبكات غير المشروعة الاختلافات السياسية والإيديولوجية ، مع الجهات الفاعلة التي تعمل بالتوازي ، أو حتى بالتعاون ، لتحقيق أقصى قدر من الأرباح. وبالتالي ، تحولت السيطرة على قطاع الذهب إلى منافسة عنيفة بين مجموعات مختلفة من الجهات الفاعلة من أجل المال والسلطة.

تمويل النزاعات: استهداف الذهب وفرض الضرائب عليه

ويختلف مدى ما تجنيه الجهات الفاعلة في النزاع من إيرادات من قطاع الذهب اختلافا كبيرا في غرب أفريقيا. وفي بعض المناطق التي تشهد صراعات ، يمكن أن تكون القطاعات والأنشطة غير المشروعة الأخرى مصادر تمويل أكثر أهمية. في مالي ، على سبيل المثال ، كان اقتصاد سرقة الماشية ، الذي حظي باهتمام دولي أقل بكثير ، مصدرًا رئيسيًا لتمويل النزاع. بالإضافة إلى ذلك ، تعبر سلع لا تعد ولا تحصى – بما في ذلك القنب والسجائر والمواد الغذائية المهربة – المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة وتعمل كمصادر لمدفوعات الحماية. علاوة على ذلك ، يمكن أن يؤدي الكثير من عدم الاستقرار إلى تعطيل تعدين الذهب الحرفي ، وبالتالي تدفقات الإيرادات إلى الجماعات المسلحة. على سبيل المثال ، اعتبارًا من ديسمبر 2021 ، لم يعد عمال المناجم يعملون بالقرب من أوهاجويبا والمدن المجاورة في شمال بوركينافاسو بسبب التهديدات الأمنية. لذلك يجب النظر إلى الذهب على أنه جزء من اقتصادات الصراع الأوسع ، بدلاً من اختياره على أنه "معدن دم".

وحيثما تستفيد الجماعات المسلحة من قطاع الذهب ، فإن معظم إيراداتها تأتي من الضرائب أو من فرض رسوم على خدمات الحماية. غالبًا ما تطالب الجماعات الجهادية بالمدفوعات الإلزامية كشكل من أشكال الزكاة. وهي التبرع بنسبة من الثروة كل عام للمسائل الخيرية والدينية. في حين أن المرشدين عادة ما يربطون الزكاة بنسبة 2.5٪ من الثروة المتراكمة على مدار العام والتي لم تستخدم في نفقات المعيشة ، في مواقع الذهب ، تم الإبلاغ عن أن النسبة التي تطلبها الجماعات الجهادية أقرب إلى 10٪ من جميع الدخل. على سبيل المثال ، في عام 2019 ، تم الإبلاغ عن أن الجهاديين المنتسبين إلى جماعة نصرة الإسلام والمسلمين يفرضون رسوم حماية على عمال مناجم الذهب في منطقة EST في بوركينافاسو وفي منطقة كيدال في مالي. - وفي مقاطعتي سينو وسوم في بوركينافاسو ، دفعت مجموعات من عمال مناجم الذهب مبالغ للجماعات الجهادية لحراسة المواقع. قام الجهاديون المتمركزون في القرى النيجيرية في سيربا (بالقرب من بوركينافاسو) بمطاردة الأمن حتى يتمكنوا من الاستيلاء على الخدمات الأمنية وتحصيل الرسوم في مواقع التعدين.

وتفيد التقارير بأن تدفقات الدخل لا تقتصر على عمليات التعدين غير الرسمية. وفي مالي وبوركينا فاسو ، هناك ادعاءات بأن بعض شركات التعدين المحلية توصلت إلى ترتيبات مع الجماعات الجهادية ، مما يسمح لها بالوصول إلى مواقع الذهب وضمان حماية مركبات النقل من وإلى مناطق تعدين الذهب.

واهيغويا ، بوركينافاسو. وتفيد
التقارير بأن الجماعات الجهادية
تسيطر على مواقع الذهب في
المناطق الشمالية من البلد. ©



منذ عام 2016 ، واجهت منطقتا ليباكو- جورما وكيدال تيارًا متزايدًا من انعدام الأمن والحيوية ، حيث تحتل الجماعات الجهادية ISGS و جماعة نصره الإسلام والمسلمين حاليًا مكانة بارزة. في أوائل عام 2020 ، بدأت المفاوضات بين السلطات و جماعة نصره الإسلام والمسلمين في بوركينا فاسو ما أدى إلى هدوء مؤقت وانخفاض في الوفيات في بعض المناطق. ومع ذلك ، اقتصرت هذه على اتفاقيات محلية غير منتظمة وانتهت في المفاوضات أدى إلى عودة نشاط جماعة نصره الإسلام والمسلمين بحلول نهاية عام 2020. وردا على ذلك ، زادت قوات الدولة من عمليات مكافحة التمرد ، مما أدى بدوره إلى اندلاع العنف السياسي. وزاد المقاتلون الجهاديون من الهجمات على السكان المدنيين ، في حين استهدف مقاتلو جبهة الدفاع عن الوطن المدنيين الذين يشتهب في دعمهم للجهاديين. وفي الوقت نفسه ، دفع النشاط العسكري المتجدد في مالي في النصف الأخير من عام 2021 المتشدد عبر الحدود إلى بوركينا فاسو ، مما أدى إلى تفاقم العنف السياسي في البلاد.

يواجه شمال مالي تهديدات أمنية متزايدة. في منطقة كيدال ، كانت هيئة السوق المالية هي القوة المهيمنة اعتبارًا من عام 2021 ، مع وجود محدود لقوات GATIA فقط. ازداد العنف بشكل كبير في منطقتي غاو وكيدال ، مدعومًا بالنزاع بين ISGS و CMA و جماعة نصره الإسلام والمسلمين ودولة مالي وحلفائها الروس المزعومين ، مما أدى إلى وفاة مئات المدنيين منذ بداية عام 2022.

جماعة نصره الإسلام والمسلمين (جماعة نصره الإسلام والمسلمين) ، والمعروفة أيضًا باسم **Groupe de soutien à l'islam et aux musulmans** ، تكونت في 2 مارس 2017 بعد اندماج أربع حركات مسلحة مشاركة في الصراع في شمال مالي.

وفرع الصحراء للقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، قامت جماعة نصره الإسلام والمسلمين بتوسيع منطقة عملياتها الجغرافية بشكل كبير في جميع أنحاء منطقة الساحل منذ تأسيسها ، وشنت حملة مستمرة من العنف ضد المدنيين وقوات الأمن المحلية والجيوش الدولية وحفظت السلام التابعين للأمم المتحدة. تشير الأدلة الظرفية إلى أن الشركات التابعة لـ جماعة نصره الإسلام والمسلمين كانت مسؤولة عن مذبحه سولهان في يونيو 2021 – الهجوم الأكثر فتكًا في بوركينا فاسو حتى الآن، ظلت مستويات العنف مرتفعة في بوركينا فاسو ، مع تعريف جماعة نصره الإسلام والمسلمين بأنها أكثر الجماعات عنفًا في البلاد. تم تركيز نشاط جماعة نصره الإسلام والمسلمين في الشمال وشرق بوركينا فاسو ، على الرغم من وجود تقارير عن محاولات التوسع داخل البلاد وخارج حدودها.



جماعة نصره الإسلام والمسلمين ، الجماعة المسلحة غير الحكومية المهيمنة في بوركينا فاسو.
الصورة: وسائل التواصل الاجتماعي

كتيبة ماسينا ، المعروفة أيضًا باسم جبهة تحرير ماسينا ، لها أصول مالية وهي حاليًا أكثر المجموعات نشاطًا داخل جماعة نصره الإسلام والمسلمين . قامت كتيبة ماسينا بتحريك نفسها كحامية لمجتمع الفولاني ، وتسليح مظالم شعب الفولاني. كانت كتيبة ماسينا تهدف في الأصل إلى إعادة تأسيس جمهورية ماسينا الإسلامية، ولكن هناك الآن دعوات للجهاد العالمي ، مع أنشطة الجماعة التي تمتد إلى ما وراء وسط مالي.

الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (ISGS) والمعروفة أيضًا باسم IS الساحل وفصيل الصحراء الكبرى من الدولة الإسلامية في مقاطعة غرب أفريقيا ، نشط في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. تستغل ISGS النزاعات المجتمعية، وتوفر الحماية للفئات المهمشة تاريخيًا ، أو بديلًا للدولة التي يوجد فيها فراغ في السلطة. بحلول عام 2019 ، نمت ISGS بشكل كبير ونفذت بعضًا من أكثر الهجمات الفتاكة التي ارتكبت ضد بوركينا فاسو ومالي والنيجر قوات الدولة ، وأصبحت القوة المهيمنة في منطقة ليباكو. ومع ذلك ، في عام 2020 ، كانت ISGS تحت ضغط كبير من الدولة المحلية والقوات الدولية ، وتواجه صراعًا مع جماعة نصره الإسلام والمسلمين . ورداً على ذلك ، لجأت الجمعية إلى شن هجمات مفرطة على المدنيين في المناطق الخاضعة لنفوذها ، وحاولت جاهدة جذب السكان المحليين. ISGS هي حاليًا أكثر الجماعات الجهادية فتكًا في منطقة الساحل ، حيث تهاجم المدنيين والقادة الشريرين بعد وفاة زعيمها في

CMA لصالح HCUA ، التي تعمل في جميع أنحاء وسط وشمال مالي. هناك مزاعم بأن HCUA تحتفظ بعلاقات وثيقة مع أنصار الدين. في يوليو 2022 ، أصدرت هيئة السوق المالية بياناً ينتقد الحكومة المالية ويتهمها بالتخلي عن اتفاق الجزائر للسلام لعام 2014 ، وهو علامة على ارتفاع التوتر وزيادة خطر التصعيد السياسي والعسكري بين الجماعات الشمالية المتمردة السابقة والدولة.

جماعة الدفاع عن النفس (GATIA) هي جماعة دفاع عن النفس تدعم حكومة مالي في كفاحها ضد ISGS و جماعة نصره الإسلام والمسلمين و GATIA عضو في Plateforme ، وهي مجموعة حكومية موالية لمالي تشكلت في عام 2014. وتوجد مجموعة غاتيا في منطقة ميناكا ، ولكنها ركزت أنشطتها مؤخرا في منطقة غورما ، حيث واجهت المجموعة اتهامات بالانخراط في نشاط إجرامي.

أغسطس 2021 ، أفادت التقارير أن ISGS عين قادة أصغر سنا وأكثر عنفا في المناصب القيادية.

تأسست جماعة **أنصار الدين** في عام 2011 بعد انفصالها عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد. تفرض أنصار الدين بقوة الشريعة الإسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. بعد وفاة مؤسسها في عام 2017 ، أفادت التقارير أن هناك زيادة في الفوضى الداخلية وانخفاض في الأنشطة ، مع التكهنات بأن المسلحين قد غادروا للانضمام إلى جماعة نصره الإسلام والمسلمين أو ISGS.

ويتألف **ائتلاف حركات أزواد** أساساً من الجماعات المتمردة على الاستقلال ، وهي الحركة الوطنية لتحرير أزواد ، والمجلس الأعلى لأزواد ، وأحد فصائل حركة أزواد العربية. وقد ضعفت الحركة الوطنية لتحرير أزواد باستمرار بسبب الصراع والهجمات من قبل الجماعات المسلحة الجهادية. ونتيجة لذلك ، ازداد تهميش الحركة الوطنية لتحرير أزواد داخل

لا ينظر السكان المحليون دائماً إلى الضرائب ورسوم الحماية (بما في ذلك الزكاة) على أنها قمعية، يمكن لعمال مناجم الذهب المحليين أن ينظروا إلى هذه الممارسات على أنها ديمقراطية للوصول إلى مواقع مناجم الذهب التي كانت تسيطر عليها سابقاً الجهات الفاعلة ذات الصلات السياسية القوية. قد يلتزم عمال المناجم الحماية ، في بعض الأحيان رداً على الإجراءات الصارمة التي تتخذها الدولة ضد تعدين الذهب الحرفي ، مثل إضفاء الطابع الديمقراطي على الوصول إلى الأراضي من قبل جماعة نصره الإسلام والمسلمين في مناطق بوركينا فاسو

ومع ذلك، يمكن أن يكون لرفض الدفع عواقب وخيمة. في يونيو 2021 ، في الهجوم الأكثر فتكاً حتى الآن في بوركينا فاسو ، هاجم المتمردون مجتمع مناجم الذهب في سولهان ، في منطقة الساحل ، مما أسفر عن مقتل 132 مدنياً على الأقل. وتفيد التقارير بأن الجهاديين استهدفوا الموقع بعد أن قامت مجموعة محلية للدفاع عن النفس ، هي مجموعة كوغلوبوغو ، بتأمين موقع المنجم ورفضوا دفع رسوم الحماية أو أي مدفوعات أخرى للمجموعة. كان الهجوم على سولهان بمثابة تحذير لمواقع مناجم الذهب الأخرى. في منطقة نيلابيري في النيجر ، تقاوم المجتمعات بشكل متزايد الجمع المفترس لرسوم الحماية ، ولكن هذه المقاومة قوبلت بأعمال انتقامية عنيفة من قبل المقاتلين الجهاديين. على سبيل المثال ، في ديسمبر 2020 ، ضرب القرويون في موغوديوغو اثنين من جامعي الضرائب ISGS حتى الموت ، واستجابة لذلك ، قتلت ISGS أكثر من اثني عشر شخصاً.

والى جانب التمويل ، يمكن أيضاً في بعض المواقع في غرب أفريقيا استخدام مواقع الذهب كمواقع لتجنيد وتدريب للجماعات الجهادية. في بوركينا فاسو ، حيث تمكنت جماعات الجهاد من السيطرة على مواقع تعدين الذهب ، يمكنهم تجنيد أعضاء جدد والوصول إلى المواد المتفجرة.

الضرائب ورسوم الحماية:

بوركينافاسو: تفيد التقارير أيضا بأن الجماعات الجهادية تسيطر على مواقع الذهب في شمال بوركينافاسو ، وأن مناطق مثل مدينة غوسوروغو الشمالية تخضع للسيطرة الجهادية. وفقا لمشتري الذهب في Ouahigouya ، هناك أيضا تقارير محدودة عن الجهاديين الذين يشاركون مباشرة في تجارة الذهب. وأفيد بأن الجهاديين يشترون الذهب في جميع أنحاء جيبوتي ، في منطقة الساحل ، ويقدمون الأموال للمشتريين لشراء الذهب نيابة عنهم.

مالي: تفيد التقارير أن العديد من مواقع تعدين الذهب في منطقتي كيدال وعاو تخضع مباشرة لسيطرة هيئة السوق المالية ، وهي عناصر داخل مجموعة Plateforme الأكبر و جماعة نصره الإسلام والمسلمين ، وجميعهم يفرضون ضرائب على عمال المناجم للوصول إلى مواقع متنوعة مقابل الأمن. على سبيل المثال ، تم الإبلاغ عن أن العناصر المرتبطة بكل من جماعة نصره الإسلام والمسلمين و ISGS كانت نشطة في

I - N - Tillit - Nord ، بالقرب من الحدود مع بوركينافاسو. في منطقة كيدال ، تلعب السيطرة على حقول الذهب دورًا مهمًا في تمويل الصراع ديناميكيًا القوة.

مكنت عملية السلام المتوقفة والعودة المحدودة لسلطات دولة مالي جنبًا إلى جنب مع مغادرة القوات الفرنسية في أكتوبر 2021 هيئة السوق المالية و جماعة نصره الإسلام والمسلمين من تحقيق الحكم الذاتي الفعلي على منطقة كيدال. وكانت هيئة السوق المالية هي القوة المهيمنة في المنطقة ، حيث أفادت التقارير أن السيطرة على مناجم الذهب والتدفقات المالية اللاحقة جزء لا يتجزأ من تمويل استراتيجية توسع المجموعة. في المواقع التي تسيطر عليها هيئة السوق المالية ، يُطلب من عمال المناجم دفع رسوم مقابل الحماية والوصول إلى المياه والغذاء والحق في إنشاء مخيمات في مواقع تعدين الذهب. على مدار عام 2021 ، نجحت جماعة نصره الإسلام والمسلمين في امتصاص عناصر Cer - tain داخل هيئة السوق المالية ، ويقال الآن إنها المجموعة الأكثر قوة في معظم أنحاء منطقة كيدال ، باستثناء بعض البلدات والمدن. تشير المقابلات مع أصحاب المصلحة النشطين في قطاع الذهب في كيدال إلى عدم وجود جماعة نصره الإسلام والمسلمين في مواقع مناجم الذهب ، ولكن من المحدد على نطاق واسع أنهم يستفيدون ماليًا من قطاع الذهب نتيجة لعلاقتهم مع هيئة السوق المالية والضرائب في المنطقة.

النيجر: انتشرت أيضًا الجماعات الجهادية التي تسعى إلى استغلال قطاع تعدين الذهب الحرفي تعدين الذهب الحرفي في النيجر ، حيث نشط كل من ISGS و جماعة نصره الإسلام والمسلمين في منطقة تيلابيرري. وعلى وجه الخصوص ، لمواقع تعدين الذهب في مقاطعتي تورودي وتيرا وجود جهادي ، بما في ذلك الجهود المبذولة لفرض الضرائب ورسوم الحماية.

الزئبق والسيانيد والمتفجرات

ويؤدي الزئبق والسيانيد والمتفجرات دوراً رئيسياً في قطاع الذهب في غرب أفريقيا ، الذي يستخدم للوصول إلى رواسب الذهب واستخراج الذهب الخام. وبوركينا فاسو مركز رئيسي في سلاسل الإمداد الإقليمية هذه ، حيث يمر العديد من التدفقات عبر البلد. إن استخدام المواد الكيميائية ، وتحديدًا الزئبق والسيانيد ، لمعالجة الذهب يتيح معدلات أعلى من استرداد الذهب ، وبالتالي زيادة إنتاج الذهب والتدفقات المحتملة. وتفيد التقارير بأن هناك استخداماً متزايداً للسيانيد في شمال مالي ، وهو أكثر فعالية في الاستخراج من الزئبق. أيضاً ، وفقاً لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بمالي ، أجبرت الجماعات المسلحة في كيدال السكان المحليين الأصليين على تبني استخدام الزئبق والسيانيد ، الذي كان يعارضه السكان المحليون سابقاً. وفي شمال مالي ، تشارك الجهات الفاعلة من النيجر وتشاد ، وبدرجة أقل السودان ، مشاركة كبيرة في معالجة السيانيد.

وبما أن المتفجرات مفيدة أيضاً للجماعات المسلحة لإحداث العنف ، فإن تدفق المتفجرات إلى مواقع الألغام يتيح الفرصة لجماعات الصراع للحصول على المتفجرات وتدريب المجندين على استخدامها. في عملية إرهابية في يونيو 2022 شملت غرب ووسط أفريقيا ، ضببت الإنتربول أكثر من 170 كيلوجراماً من المتفجرات ، وفي عملية في ديسمبر 2020 تغطي غرب أفريقيا ومنطقة الساحل ، ضببت الإنتربول أكثر من 40000 عود من الديناميت - جميعها مخصصة لتعدين الذهب.



معالجة الذهب في بوركينا فاسو. © DeAgostini/ Getty Images

الشبكات الإجرامية المتداخلة: تقارب الأنشطة غير المشروعة

ويمكن أن يؤدي وجود الجهات الفاعلة في الصراع في مواقع مناجم الذهب إلى تشابك تدفقات الذهب وما يتصل بها من نشاط اقتصادي مع الأسواق غير المشروعة القائمة أو الناشئة ، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر. وتؤدي الشبكات الإجرامية دوراً حاسماً في نشر وإدامة انعدام الأمن الإقليمي من المراكز غير المشروعة ، مما يزيد من تفاقم انعدام الأمن الإقليمي. وفي كيدال ، تفيد التقارير بأن معدات التعدين تُستَـرى باستخدام الأموال المتولدة من الأسواق غير المشروعة ، بما في ذلك "أموال المخدرات". تهريب المهاجرين ، وتحديدًا نقل المواطنين الماليين من جنوب مالي إلى الجزائر ، كما أصبحت متشابكة بشكل متزايد مع اقتصادات تعدين الذهب الحرفي في منطقتي غاو وكيدال.

تعد كيدال منطقة عبور رئيسية لتهريب المهاجرين ، حيث تستخدم الشبكات الموجودة في غاو وتمبكتو مسارات الرحلات التي تمر عبر منطقة كيدال لنقل المهاجرين إلى الجزائر. تستغل الجماعات الإجرامية تدفقات الهجرة إلى حقول الذهب عن طريق استخدامها لإخفاء حركة المهاجرين غير الشرعيين أو استغلال المهاجرين ، الذين يصبحون ضحايا الاتجار والسخرة. ومن المعروف أيضاً أن الجماعات المسلحة تشارك في التجنيد والتدريب في مواقع مناجم الذهب.



تشير التقارير الأخيرة إلى أن بعض المهاجرين العابرين لكيدال اضطروا إلى العمل في مواقع مختلفة لتعدين الذهب. كما وردت تقارير عن الاتجار بالأطفال للعمل في مناجم الذهب في غاو وكيدال ، وهو اتجاه تفاقم بسبب إغلاق المدارس بسبب النزاع وانعدام الأمن وكوفيد-19 وإضرابات المعلمين. ومع ذلك ، تشير المقابلات الأخيرة مع أصحاب المصلحة النشطين في قطاع الذهب في كيدال إلى عدم وجود نساء أو الأطفال الموجودين في مواقع مناجم الذهب. وبالتالي ، يلزم إجراء مزيد من التحقيق لتحديد المستويات المحتملة لعمل الأطفال في مواقع مناجم الذهب في المنطقة.

الشرعية المحلية: ميليشيات الهوية وجماعات الدفاع عن النفس

وعلى مدى العقد الماضي ، ازدادت أعداد جماعات الدفاع عن النفس وميليشيات الهوية المحلية في غرب أفريقيا من حيث العدد والقوة. ميليشيات الهوية هي "مجموعات منظمة حول سمة جماعية مشتركة بما في ذلك المجتمع أو العرق أو المنطقة أو الدين ، أو ، في حالات استثنائية ، سبل العيش " وغالبًا ما يشار إلى هذه الجماعات باسم الميليشيات "القبيلية" أو "المجتمعية" أو "العرقية" أو "المحلية" وتعمل من أجل تحقيق الأهداف المحلية والموارد والسلطة والأمن والانتقام. ويمكن لجماعات الدفاع عن النفس وجماعات الميليشيات أن تملأ الفراغات في الحكم ، وتوفر الأمن القيم في الأماكن التي تفتقر إلى قدرة الحكومة أو إرادتها. ومع ذلك ، يمكن لهذه الجماعات أيضًا ممارسة العدالة الأهلية أو التصرف كـ "رواد أعمال عنيفين" ، والانخراط في نشاط إجرامي وإنفاذ السلطة من خلال العنف. يمكن أن تتطور أدوار وأنشطة ميليشيات الهوية وجماعات الدفاع عن النفس مع تغير الديناميكيات السياسية والأمنية ، لا سيما التهديدات المتزايدة من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

في جميع أنحاء مالي وبوركينا فاسو والنيجر وشمال كوت ديفوار ، ترتبط ميليشيات الدفاع عن النفس والهوية بعلاقة مباشرة مع قطاع الذهب ، وتوفر الأمن لمواقع التعدين وأحيانًا شحنات الذهب ، بما في ذلك المواقع غير المرخصة.

مقاتلو الجماعات المسلحة في ميناكا ، مالي ،
نوفمبر 2020. © سليمان أغ انارا/ وكالة
فرانس برس عبر صور جيتي

وذلك ناجم عن طبيعة غير رسمية وغير مرخصة إلى حد كبير من تعدين الذهب الحرفي في جميع أنحاء غرب أفريقيا ، وهذا يمكن أن يورط أيضا الجماعات في الشبكات غير المشروعة. وهناك مجموعتان بارزتان للدفاع عن النفس في قطاع تعدين الذهب الحرفي وضيق النطاق هما الدوزو (Dozos) ، التي تعمل في الغالب في جنوب مالي وجنوب بوركينا فاسو وشمال كوتديفوار ، وكوغلويغو (Koglwéogo) ، التي تعمل في المقام الأول في شمال وشرق بوركينا فاسو.

يُنظر إلى قادة أخوات دوزو على أنهم على صلة وثيقة بالجهات الفاعلة الحكومية في المناطق التي يعملون فيها، والتي توصف بأنها "ميليشيات مدعومة من الدولة" في بعض السياقات. تاريخيًا ، كان أعضاء أخوات الدوزو ينتمون في المقام الأول إلى مجموعة ماندي العرقية ، ولكن يُسمح الآن للأعضاء من مجموعات عرقية مختلفة ، بما في ذلك Peuhl (المعروف أيضًا باسم Fulani). يحمل الدوزو أسلحة الصيد التقليدية من العيار الصغير ، بالإضافة إلى العديد من التمانم التي يعتقد أنها تجعلهم لا يقهرون. وفي جنوب مالي ، تؤدي شركة دوزوس دورا رئيسيا في تأمين مواقع مناجم الذهب وتدفع لها إما نقداً أو بجزء من الذهب المستخرج. ولعدة عقود ، تم توظيف دوزوس من قبل تومبولوما ، وهي شرطة تعدين غير رسمية تمثل زعماء القرى وأصحاب المواقع في مواقع التعدين ، والتي يتم دفعها من الضرائب غير الرسمية التي يتم تحصيلها من عمال المناجم. كما ينشط الدوزو في قطاعي الذهب في بوركينا فاسو وكوتديفوار.

نشأ الكوغلويغو في هضبة موسي في التسعينيات استجابة لتزايد عدم الثقة وعدم موثوقية قوات الأمن. ومنذ ذلك الحين ، اتسع نطاق إقليم كوغلويغو من حيث العدد والنطاق الجغرافي ، وانتشر في جميع أنحاء المركز ، والهضبة الوسطى ، والمنطقة الوسطى الشمالية ، والمنطقة الوسطى الشرقية ، ومناطق الشرق ، بدعم من السلطات المحلية التقليدية. وتتركز الفروع في المدن الصغيرة والمناطق الريفية، وقد تضخمت الرتب مع تصاعد انعدام الأمن: اعتبارًا من عام 2020 ، كان هناك ما يقدر بـ 4,500 مجموعة من كوغلويغو تضم ما يصل إلى 45,000 عضو. وتتمتع جماعات كوغلويغو أيضا بقدر كبير من الشرعية المجتمعية والصلات السياسية ، بما في ذلك الصلات مع الزعماء التقليديين المحليين. وفي بعض الأحيان يكون زعيم مجموعة كوغلويغو هو أيضا زعيم القرية.

في بوركينا فاسو ، تم إضفاء الطابع الرسمي على دور مجموعات الدفاع عن النفس ، بما في ذلك Koglwéogo ، في عام 2020 مع إنشاء VDP ، مما جعلها رسميًا عنصرًا من عناصر أمن الدولة ، تدفعه الدولة.

مكافحة الإرهاب: تعاون جماعات الدفاع عن النفس مع الحكومات

وأصبحت جماعات الدفاع عن النفس وميليشيات الهوية جهات فاعلة هامة في استراتيجيات مكافحة الإرهاب في غرب أفريقيا ، حيث توفر الحماية والأمن للمجتمعات المحلية التي لا تستطيع الدولة القيام بذلك فيها. في كفاحها لتأمين الأراضي المعزولة ، تعتمد الحكومات – الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية التي تنتشر عمليات حفظ السلام – بشكل متزايد على مجموعات الدفاع عن النفس في "مكافحة الإرهاب" والعمليات الأمنية. في عام 2017، من خلال قوتها القتالية في شمال مالي ، دعمت فرنسا وتعاونت مع مجموعة الدفاع عن النفس Gaita لمحاربة الجماعات الجهادية. في منطقة سيكاسو في مالي ، يتم طلب دوزو من قبل السلطات لإعطاء تحذيرات مبكرة من التهديدات الإرهابية. وفي منطقة الشمال الأوسط في بوركينا فاسو ، يشارك الكوغلويغو بشكل مكثف في مكافحة الإرهاب جنبًا إلى جنب مع السلطات.

إن تورط جماعات الدفاع عن النفس وميليشيات الهوية في عمليات مكافحة الإرهاب يضع الأعضاء في خطر كبير ، لا سيما بالنظر إلى أنهم يميلون إلى أن يكونوا غير مجهزين تجهيزًا جيدًا وبدعمون من قبل الدولة. وبالإضافة إلى الصدام على السيطرة والضرائب على مواقع تعدين الذهب في بوركينا فاسو ، فإن مشاركة الكوغلويغو في جهود الدولة لمكافحة الإرهاب جعلتهم هدفًا أكبر للهجمات الجهادية. ارتفاع معدل الوفيات بين VDP ، الذي يشمل في الغالب Koglwéogo ، يسلب الضوء على كيفية اتخاذ المتطوعين مكانة بارزة

على الخطوط الأمامية في المعركة ضد الجماعات الجهادية. اعتبارًا من يونيو 2021 ، قُتل 66 عضوًا في حزب VDP في هجمات شنتها الجماعات الجهادية ، مقارنة بـ 15 عضوًا في القوات المسلحة النظامية. كما قُتل العشرات من VDPs منذ يونيو 2021 ، بما في ذلك 41 عضوًا من VDPs في هجوم واحد في مقاطعة لوروم ، منطقة الشمال في ديسمبر 2021.

النتائج غير المقصودة: "رواد الأعمال العنيفون" والعدالة الأهلية

وقد أدت القوة المتزايدة لجماعات الدفاع عن النفس إلى نتائج أخرى غير مقصودة ، وهي أن بعض الجماعات تتحول إلى "رواد أعمال عنيفين" على غرار المافيا وزيادة في العدالة الأهلية. يشير مصطلح "راند أعمال عنيف" إلى استخدام العنف المنظم لتحقيق غايات اجتماعية أو مالية أو سياسية. في قطاع الذهب ، غالبًا ما يتجلى هذا في مجموعات تبتز عمليات تعدين الذهب الحرفي للحصول على مدفوعات مقابل الحماية.

إن تسييس ميليشيات الهوية وانخراطها في استراتيجيات أمنية أكبر يزيد من خطر تحولها إلى مجموعات على غرار المافيا تعمل كشركاء عنيفين – وهو تحول يمكن رؤيته في شمال كوتديفوار وشمال بوركينا فاسو. وعلى النقيض من ذلك ، لم تقم جماعات الدوزو في جنوب مالي وبوركينا فاسو ، التي تفيد التقارير بأنها تحتفظ بأدوار وأنشطة تقليدية ، بتسويق العنف وأمن مناجم الذهب بنفس القدر. ومع ذلك ، وبالنظر إلى تنوع المجموعات ، هناك حاجة إلى تحليلات أكثر استهدافًا لتقييم مدى تطور أو عدم تطور المجموعات المختلفة إلى رواد أعمال عنيفين.

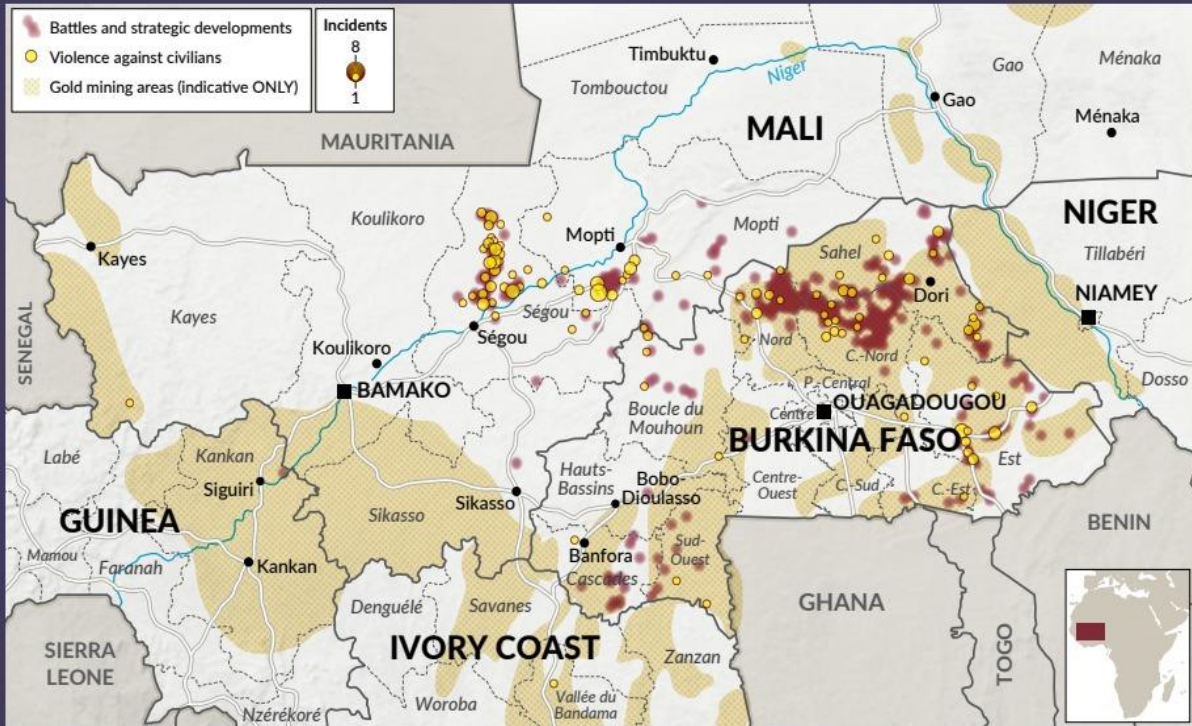
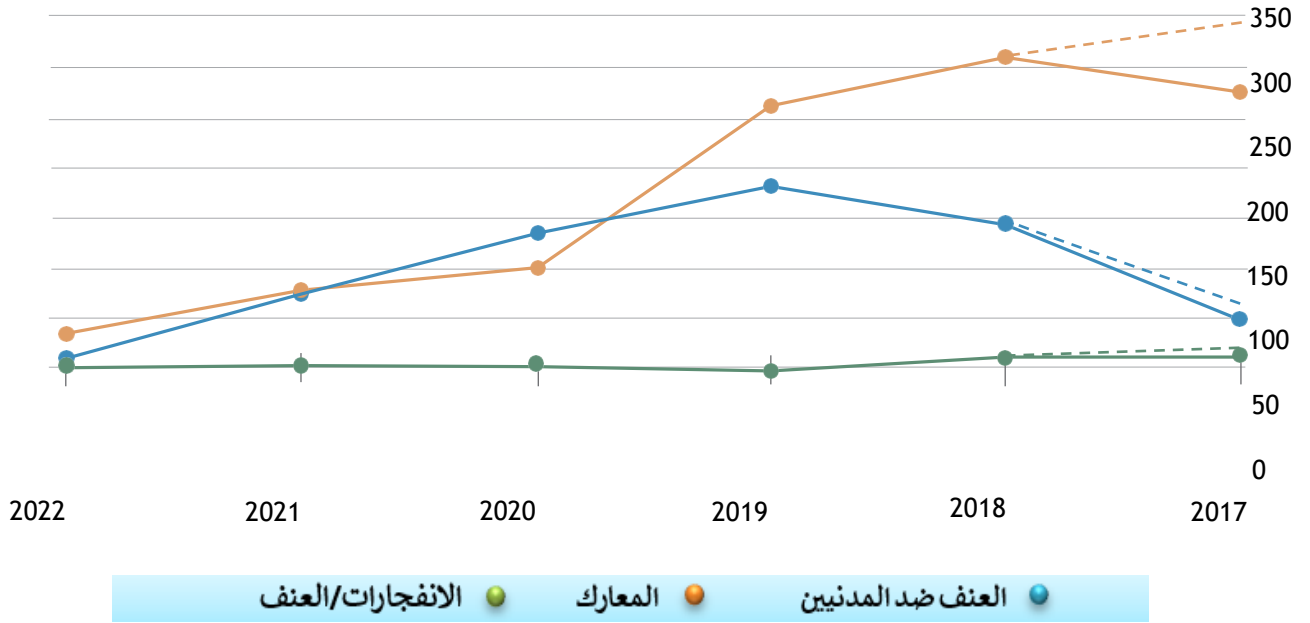


FIGURE 3 Violent incidents involving Dozo, Koglweogo and VDP, January 2020–September 2022.
SOURCE: ACLED, author's data

الشكل 3: حوادث العنف التي تورطت فيها دوزو وكويغلوويغو وحزب vdp، جانفي 2022-2020



الرسم البياني 4 أعمال العنف التي تشارك فيها الميليشيات الطائفية ، مارس 2020 - مارس 2021.

المصدر: ACLED

ونفذت ميليشيات الهوية وجماعات الدفاع عن النفس أيضا العدالة الأهلية. جاء أحد الأمثلة العديدة في السنوات الأخيرة في أوائل عام 2019 في منطقة تعدين الذهب في كانغابا في منطقة كوليكيرو في مالي ، حيث قتل دوزوس العديد من الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال اللصوصية. في شمال كوتديفوار ، يوصف الدوزوس المتورطون بشدة في قطاع الذهب بأنهم "متورطون في أعمال عنف" مثل السجن القسري أو الضرب أو التهريب. كما أخذت مجموعات كوغلوبوغو على نحو متزايد العدالة في أبيديها في بوركينافاسو ، التي تلاحق المجرمين وقطاع الطرق ، فضلا عن الجهاديين ، وهي تفرض أحيانا عقوبات عنيفة.

ويمكن للعدالة الأهلية أن تأخذ بعنصر عرقي وأن تزيد من حدة التوترات المحلية. وفي بوركينافاسو ، أدى إطلاق برنامج vdp إلى زيادة تصعيد الصراع مع تداخل التوترات العرقية القائمة من قبل مع البرامج السياسية والاقتصادية للجهات الفاعلة في الصراع في شرق وشمال بوركينافاسو. وفي حين أن هذه الجماعات ليست جماعات إثنية ، فإنه يُنظر إليها على أنها تمثل جماعات إثنية معينة. ويبدو أن التجنيد في كوغلوبوغو يحابي بشدة أفراد السكان المستقرين والمتصلين بشكل جيد ويميز ضد الرعاية والبدو الذين لا تربطهم صلات جيدة بالقرى والسلطات القروية. وبالتالي ، ينظر البعض إلى كوغلوبوغو على أنها تحمي مصالح موسي.

في الوقت نفسه ، استغلت جماعة نصر الإسلام والمسلمين مظالم الرعاية الفولاني لتجنيد الأعضاء ، مما أدى إلى قوالب نمطية تخلق بين عرق الفولاني وعضو الجماعة المسلحة. كان رعاية الفولاني ضحايا متكررة لهجمات الحزب والتوترات بين المجموعات العرقية

قد ازدادت في بعض المجتمعات إذ أظهرت البيانات المتعلقة بالهجمات التي ارتكبتها VDP أن 89 ٪ من هجماتهم ضد المدنيين في عام 2020 كانت ضد المدنيين في المجتمع الفولاني.

ومع ذلك ، هناك أيضًا أمثلة على مجموعات فولاني كوغلوبوغو والأعضاء الذين لديهم تجارب إيجابية ، مما يعكس تنوع مجموعات الدفاع عن النفس. فعلى سبيل المثال ، أفاد عضو من جماعة فولاني كوغلوبوغو في منطقة الأحواض العليا أن القرية قررت تشكيل جماعة للدفاع عن النفس بسبب ارتفاع معدل عمليات السطو وعدم اتخاذ الجيش والشرطة أي إجراء. تشمل العضوية

كل المجموعات العرقية في القرية. هذا العضو ، الذي يشارك في مراقبة تعدين وتجارة الذهب المحلية ، أفاد أن عمال المناجم يقدمون الدعم ، بما في ذلك أكياس من الذهب الخام لمعالجتها من وقت لآخر.

ومنذ عام 2016 ، أدى توسيع لجان الأمن الأهلية في منطقة تيلاييري في النيجر أيضًا إلى تفاقم التوترات العرقية المحلية. في عام 2017 ، شهدت منطقتا تيلاييري وتاهوا في النيجر ومنطقة ميناكا في مالي واحدة من أشد فترات العنف الطائفي بين المجتمعات الرعوية. في عام 2018 ، تصاعد النزاع أكثر عندما استعانت النيجر بالأمن في منطقة الحدود لجماعات الدفاع عن النفس المتمركزة في مالي ، والتي شاركت معها القوات الفرنسية أيضًا في تحالف مخصص. واتخذ العنف أبعادًا متزايدة بين الطوائف والأعراق ، مما مكن المعهد من استغلال المظالم وتعبئة عدد أكبر من المجندين والمتشددين.

ما وراء الدم • الذهب والصراع والإجرام في غرب أفريقيا



اجتمع دوزوس لدعم أحد زعماء المعارضة في بواكيه ، كوتديفوار . © Issouf Sanogo/AFP عبر Getty Images

في شمال كوتديفوار ، توصف الدوزو بأنها "المهيمنة على مواقع صقل الذهب" ، مع وجود تقارير تفيد بأن الدوزو هي الجماعات المسلحة الوحيدة الموجودة في مواقع الذهب. ويقال أنهم يُدفع لهم رسم عن كل غرام يستخرجونه (250-500 فرنك أفريقي لكل غرام) ، بالإضافة إلى الرسوم الثابتة لكل بئر محفور في بعض المواقع.

ويرتبط الدوزو ارتباطاً وثيقاً بالتعدين الحرفي ومحدود النطاق في كوتديفوار منذ أن بدأ بشكل جدي في شمال البلد في عام 2002. خلال الأزمة السياسية بين عامي 2002 و 2011 ، تحول تعدين وتجارة الذهب إلى عمليات إجرامية منظمة. وفي هذا الوقت ، كان دوزوس يتعاون مع مجموعة متمردية القوات الجديدة (FN) ويحاربها بانتظام ، وبعد ذلك ، القوات المسلحة للقوى الجديدة ، التي أنشأها الرئيس الحسن واتارا في مارس 2011. ويتهم الدوزو بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان خلال هذه الفترة ، بما في ذلك أعمال القتل التعسفي والمتعمد وأعمال التعذيب وسوء المعاملة. في حين أن الصراع السياسي العسكري انتهى في عام 2011 ، استمر تعدين الذهب الحرفي في المنطقة الشمالية وهو النشاط الاقتصادي الرئيسي لبعض المجتمعات.

والآن على نطاق واسع وفي كل مكان في شمال كوتديفوار ، تشارك دوزوس بشكل كبير في توفير الأمن في مواقع مناجم الذهب ، ويبدو أنها تفرض إرادة أعلى مزايده وتستخدم العنف لإنشاء السلطة. وتفيد التقارير بأن العقوبات العنيفة تُفرض

لسرقة أو عدوان أو جريمة حول أو على مواقع صقل الذهب ، مع تكرار إعدام الجناة بإجراءات موجزة ثم دفنهم في الأدغال. وتشمل الجرائم رفض دفع الضرائب التي يفرضها رئيس الأراضي على نشاط تعدين الذهب والإنتاج.

. ويقال إنه يكفي في بعض الحالات أن يتقدم شخص ثري بشكوى مدفوعة لكي يتصرف الدوزو. في بعض الحالات ، يُزعم أن الدوزو تحولوا إلى ميليشيات مسلحة ، يتم تمويلها من قبل بعض القادة السياسيين وتقديم التقارير إليهم ، وتقوم بمهام أمنية ودفاعية تقليدية مفوضة إلى الجيش والشرطة والدرك.

ومع ذلك ، هناك أيضا البعض في شمال كوت ديفوار الذين يؤكدون أنه لا يمكن إلقاء اللوم على جميع الدوزو بسبب الأعمال السيئة التي قام بها عدد قليل منهم. في الواقع ، هناك تقارير عن إدعاءات كاذبة بأنهم أي أعضاء Dozo يحاولون ابتزاز عمال المناجم والتجار للحصول على مدفوعات. وتحاول جماعات الدوزو حماية أنفسهم من ذلك عن طريق فرض استخدام بطاقات الهوية.

ومنذ عام 2021 ، تم تكليف دوزوس أيضاً بتأمين مواقع المناجم المهجورة في شمال شرق كوت ديفوار بعد مبادرات الحكومة لقمع التعدين غير المشروع في المنطقة. وهذا يؤثر إمكانية قيام الدوزو أنفسهم بالتعدين السري للذهب في المنطقة ، وهو خطر يتطلب المزيد من التحقيق والرصد لتأكيد أو تبيده.

عندما تصبح الحماية قاتلة: مجموعتي دوزو وكوغلويوغو في بوركينا فاسو نموذجا

وفي بوركينا فاسو ، ازدادت مشاركة دوزوس وكوغلويوغو في توفير الأمن في مواقع مناجم الذهب منذ الإطاحة بكامباوريه في عام 2014. تتعاون الجهات الفاعلة المحلية ، مثل لجان التعدين وأصحاب الحفر ، بشكل مباشر مع دوزوس لضمان الحماية في مواقع الذهب. وبالمثل ، أصبحت كوغلويوغو عنصراً رئيسياً في الحوكمة وتوفير الأمن في جميع أنحاء قطاع تعدين الذهب الحرفي في المناطق التي تنشط فيها. في مناطق الساحل والوسط والشمال والشرق ، يتم توظيف Koglwéogo من قبل مالكي الألغام أو اللجان كقوات أمنية في مواقع تعدين الذهب الحرفي ، وتنفيذ عمليات أمنية في المناجم وإجراء الاعتقالات. قد تكون حماية مواقع الذهب في البيئة الأمنية الحالية في بوركينا فاسو مميّزة. استهدف الهجوم الذي وقع في يونيو 2020 على منجم سولهان للذهب مقر أعضاء vdp المسؤولين عن حماية الموقع ، بعد إلقاء القبض على اثنين من عمال مناجم الذهب المشتبه في انتمائهم إلى الجماعات الإرهابية.

ويشتبه في أن بعض جماعات كوغلويوغو مرتبطة بوكالات تجارية خاصة تسعى إلى الاحتفاظ بالسيطرة على تجارة الذهب غير المشروعة في بوركينا فاسو. أدى الاستيلاء غير المشروع على مواقع الذهب إلى تأجيج العنف والصراع في بعض الحالات. فعلى سبيل المثال ، أفيد بأن مجموعة من الكوغلويوغو في مقاطعة سوم قامت في عام 2015 بتأمين مواقع ذهبية يملكها مسؤول من النخبة الحاكمة السابقة. ويقال إن ذلك أدى إلى سلسلة من الأحداث التي من شأنها أن تؤدي إلى نزاع بين كوغلويوغو وأومي بولي ، وهو قائد عسكري لأنصار الإسلام منذ عام 2016 إلى عام 2017 في سوم ، اشتبك مقاتلو أنصار الإسلام بعنف مع مجموعات كوغلويوغو للسيطرة على مواقع تعدين الذهب ، لا سيما في منطقة كريبولي. وأفادت التقارير أن عمال مناجم الذهب دعموا الجهاديين ضد كوغلويوغو ، الذين استولوا على موقع كيريبولي في عام 2016.

وقد عارضت جماعات الدوزو توسع كوغلويوغو في جنوب بوركينا فاسو، في منطقة الأحواض العليا ، على سبيل المثال ، أثارت المحاولات منذ عام 2015 لتشكيل مجموعات كوغلويوغو مقاومة شرسة من دوزوس ، واشتباكات من حين لآخر ، كما هو الحال في سولنزو وكارانكاسو فيجوي.

التحديات الأمنية الناشئة في غرب أفريقيا وخارجها

لم يبتل جنوب مالي وجنوب بوركينافاسو وشمال كوتديفوار بنفس مستويات العنف التي شوهدت في مناطق أخرى من مالي وبوركينا فاسو ، ولكن هذه المناطق تواجه تهديدات أمنية متزايدة. شهدت منطقتي كايس وسيكاسو الماليتين منذ عام 2020 زيادة في النشاط الإرهابي، على الرغم من أنه لا يزال منخفضًا مقارنة بالنشاط في المنطقتين الوسطى والشمالية من البلاد. منذ أواخر عام 2018 ، كانت هناك تقارير أيضًا عن جهاديين يحاولون توسيع وجودهم وإنشاء معقل في مناطق الحوض العلوي والسلاسل التعاقبية والمناطق الجنوبية الغربية من بوركينافاسو. بعد هدوء مؤقت في عام 2020 ، كانت هناك زيادة في الهجمات منذ نهاية عام 2021. وأسهمت المصاعب الاقتصادية وانعدام الأمن الغذائي والتنافس على الأراضي والموارد المائية في زيادة موازية في الإجرام المسلح والعنف الطائفي في المقاطعات. في حين أن الغالبية العظمى من أولئك الذين يعيشون في المنطقة يعتمدون على زراعة الكفاف ، فإن انخفاض هطول الأمطار بسبب تغير المناخ يجعل الزراعة صعبة بشكل متزايد. وعلى هذا النحو ، أصبح قطاع الذهب خيارًا جذابًا وهاما على نحو متزايد لكسب الرزق في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك ، على الجانب الإفريقي من الحدود ، كانت هناك موجة من الهجمات على المراكز العسكرية منذ عام 2020، بما في ذلك تلك الموجودة في كافولو وكولوبوغو. وعززت الحكومة إجراءاتها المتعلقة بالمراقبة والإخلاء ، وجهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار غير المشروع وحظر الذهب ، ولا سيما في مناطق تيهيني ودوروبو ويونا والمنتزه الوطني في كوموي. في حين أن الحديقة تستضيف مجموعة واسعة من النباتات والحيوانات ، فمن المعروف أيضًا أنها تمتلك احتياطات كبيرة من الذهب. وعلى الرغم من أن الجماعات الجهادية تعمل بشكل متزايد في جميع أنحاء المناطق التي تم تسليط الضوء عليها ، إلا أن هناك تقارير محدودة للغاية ، تتطلب التحقيق ، عن سيطرتها على مواقع المناجم أو تحقيق أرباح ملحوظة من قطاع الذهب في هذه المناطق. وهناك سببان يعلنان الصعوبة التي يواجهها الجهاديون في إنشاء قواعد في الأجزاء الجنوبية من مالي وبوركينا فاسو هما انخفاض الدعم المقدم من السكان المحليين ، ووجود الدورو. إذا كانت عمليات تعدين الذهب الحرفي يمكن أن تستمر في العمل ، فليس هناك ما يكفي لعمال المناجم والمجتمعات المحلية للتحالف مع الجهاديين ، لأن هذا يمكن أن يسبب لهم المتاعب فقط. وهذا يسلط الضوء على الدور الهام الذي يؤديه قطاع الذهب والوصول إلى مواقع المناجم في تهدئة أو تأجيج المظالم المجتمعية والفردية. ويجب على السلطات الحكومية أن تتوخى الحذر عندما يتعلق الأمر بالحقوق في الأراضي والمعادن لتجنب تأجيج المظالم. يجب أن تكون تعدين الذهب الحرفي وحقوق التعدين في صميم برمجة الاستقرار في هذه المناطق. وهذا أمر أساسي لتهميش أسوأ المجرمين وأكثرهم ضررا ، مع عدم زيادة الحواجز دون قصد أمام دخول الجهات الفاعلة غير الرسمية إلى القطاع الرسمي. يجب تجنب روايات "ذهب الدم" ، خاصة عندما لا يوجد دليل حالي على سيطرة الجهات الفاعلة في النزاع على مواقع الذهب أو الاستفادة من قطاع الذهب. وبدلا من ذلك ، ينبغي لصانعي السياسات أن ينظروا بقوة في الآثار المترتبة على الأمن والأبعاد الأخرى للشهاشة من أجل تجنب تفاقم المظالم المجتمعية والحالة الأمنية الهشة أصلا. وسيستفيد ذلك من وضع آليات لتهدئة الصراع وتسويته وبناء قدرة المجتمع على الصمود.

تتأثر منطقة تيبستي في شمال تشاد تأثراً شديداً بالتلاقي بين الذهب والصراع والإجرام. كوري بوغودي ، أكبر حقل ذهب في منطقة تيبستي ، يتعرض لاندلاع العنف بانتظام بسبب المصادر العميقة للتوترات بين الجماعات العرقية والمظالم السياسية والتنافس على الموارد. تشكل تكتلة تيبستي للذهب تهديداً أمنياً متزايداً بسبب المتمردين التشاديين المتمركزين في ليبيا الذين يتشاركون في العلاقات المجتمعية والسياسية مع الجماعات المشاركة في تعدين الذهب ، وتركيز الجهات الإجرامية المسلحة في المنطقة. ومع ذلك ، فإن تعدين الذهب في كوري بوغودي يوفر أيضاً سبل العيش الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان المحليين في منطقة كانت لولا ذلك مهمشة وفقيرة.

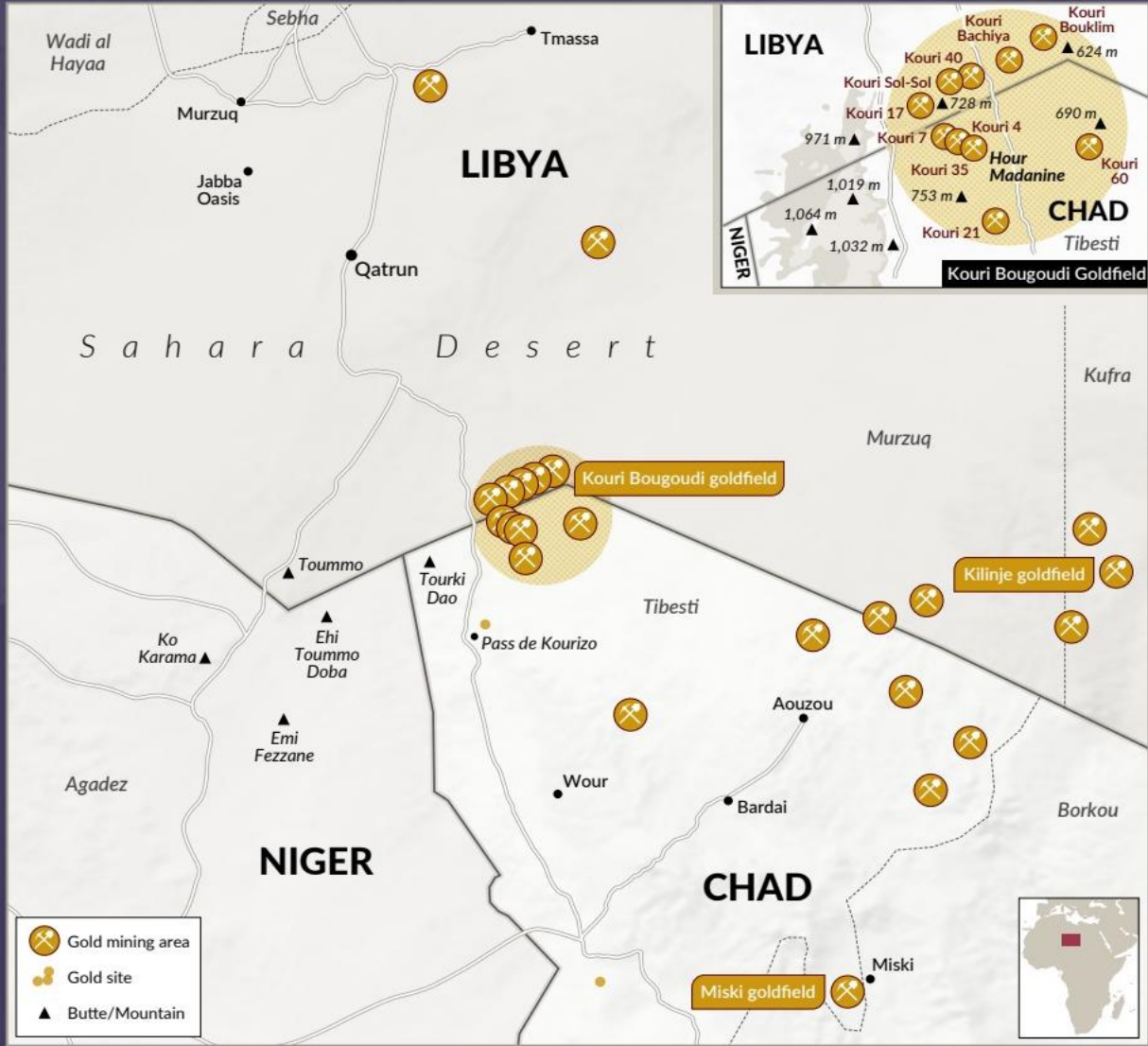
وفي المقابل ، يؤكد تطور الأحداث في منطقة تيبستي على عدة مواضيع رئيسية: السياسات الحكومية التي توجع المظالم وتزيد من هشاشة الأوضاع ، وأهمية الذهب كمصدر رزق محلي ، وظهور جماعات الدفاع عن النفس ، وتعزيز الشبكات الإقليمية للجريمة المنظمة.

عام 2012: بداية عدم الاستقرار

وفي أعقاب أنباء عن العثور على الذهب في منتصف عام 2012، أثارت الهجرة الجماعية إلى منطقة تيبستي توترات عنيفة بين مجتمعات التيبو المحلية وعمال المناجم الذهب القادمين من خارج المنطقة إذ شعر التيبو بأنهم ضحايا لغزو بعد الهجرة الجماعية إلى المنطقة ، واعتبر الموقف السلبي للسلطات علامة على التواطؤ مع عمال المناجم الذهب. مما زاد من انعدام الثقة أن العديد من عمال المناجم الذهب الوافدين حديثاً ينتمون إلى المجموعة العرقية التي كان يتزعمها آنذاك الرئيس إدريس ديبي ، مما أدى إلى تفاقم التوترات الطائفية التي كانت قائمة من قبل وإثارة العداء المحلي للسلطات التشادية.

في عام 2018، تم تشكيل لجنة للدفاع عن النفس لتمثيل السكان المحليين في ميسكي ، مؤكدة أن السكان المحليين سيواصلون القتال لمنع الحكومة من الاستيلاء على ما يرونه ذهبهم. ورداً على ذلك ، شنت الدولة التشادية غارات جوية وأعاققت الوصول إلى المنطقة. ونتيجة لذلك ، شهد ميسكي اشتباكات عنيفة استمرت حتى أواخر عام 2019، عندما تم توقيع اتفاق لضمان استغلال أكثر توافقاً للموارد الذهبية. ومع ذلك ، في سبتمبر 2020 ، انسحبت لجنة الدفاع عن النفس في ميسكي من الاتفاقية وفي أكتوبر 2020 ، أمرت الحكومة التشادية بإغلاق عمليات تعدين الذهب غير القانونية وطرد عمال المناجم الذهب غير القانونيين.

كما يسهم تمويل الصراعات في زعزعة الاستقرار. وتشكل حالياً جبهة تحرير تشاد والونام ومجلس القيادة العسكرية من أجل سلامة الجمهورية الجماعتين المتمردتين التشاديتين الرئيسيتين. وترتبط هذه الجماعات المتمردة ارتباطاً وثيقاً بالتعدين الحرفي للذهب ، فضلاً عن الاتجار بالبشر والاتجار بالمخدرات والأسلحة في المنطقة الأوسع نطاقاً. حقيقة ، تتكون إلى حد كبير من ذاكرة تيبو ، تمركزت في الغالب في ليبيا منذ تأسيسها في عام 2016. في أبريل 2021 ، دخلت تشاد عبر حدودها الشمالية مع ليبيا ونفذت أخطر توغل للمتمردين في البلاد منذ عام 2008. وسيطر المقاتلون على البلدات الرئيسية في المنطقة ، مما أدى إلى وقوع اشتباكات أسفرت عن مقتل الرئيس ديبي.



الرسم البياني 5 - مناطق تعدين الذهب في شمال تشاد.

في مايو 2022 ، ذكرت الحكومة التشادية أن القتال بين عمال المناجم قد خلف حوالي 100 قتيل ، لكن التفاصيل حول الحدث لا تزال غامضة. وردا على ذلك ، أوقفت الدولة جميع أنشطة تعدين الذهب في كوري بوغودي.

يخلق العدد الكبير من الشباب الضعفاء اقتصاديًا أيضًا فرصة كافية للجماعات المسلحة لتجنيد أعضاء جدد. وعلى الرغم من أن قطاع الذهب ، في الوقت نفسه ، يوفر أيضًا سبل العيش للشباب الذين قد يميلون إلى الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو أشكال أكثر عنفا من النشاط الإجرامي. وقد اعتمدت لجنة الحقيقة والمصالحة نظام "الجنة" لجمع الأموال وتجنيد مقاتلين جدد في مواقع الذهب. عادة ما يتم إبلاغ هذه الرحلات من قبل جهات الاتصال في حقول الذهب الذين يستكشفون المجندين المحتملين وقيسون الاهتمام. وبمجرد وجود عدد كاف من المجندين المهتمين ، يسافر أعضاء اللجنة إلى حقول الذهب عبر منطقة الساحل والصحراء ، حتى تشيباراكتين وجادو في النيجر ، لإجراء مقابلات مع المجندين المحتملين. ثم ينقلون الأعضاء المسجلين إلى جنوب ليبيا (عادة سبها أو الجفرة).

التقارب الإجرامي

كوري بوغودي هو مركز إقليمي رئيسي للجماعات المسلحة متعددة المجرمين المتورطة في تهريب الوقود والمواد الغذائية الأساسية والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة والحظر المسلح. وازداد الطلب على الأسلحة بين الشبكات الإجرامية ومجتمع تعدين الذهب في حقل الذهب استجابة لتزايد انعدام الأمن والإجرام. أدت الزيادة الملحوظة في المقاتلين التشاديين العاطلين عن العمل ، بسبب عملية السلام الليبية ، إلى زيادة تقاوم انعدام الأمن في منطقة الساحل. يبحث المقاتلون التشاديون عن مصادر جديدة للإيرادات أو لتعزيز تلك الموجودة ، ويستهدفون بشكل متزايد الاقتصادات والتدفقات الإجرامية في المنطقة ، بما في ذلك سلاسل توريد الذهب ، والتي يمكن أن تؤدي بمرور الوقت إلى التحول التدريجي لمركز الجريمة المنظمة من جنوب ليبيا إلى منطقة تيبستي.

كما أن كوري بوغودي نقطة عبور رئيسية لتهريب البشر ، حيث يسافر المهاجرون إلى شمال تشاد بحثًا عن فرص اقتصادية في حقول الذهب قبل مواصلة رحلتهم إلى ليبيا أو أوروبا. إن الافتقار إلى التنظيم أو إنفاذ القانون في حقول الذهب في كوري بوغودي يضع المهاجرين ، وخاصة أولئك الذين يسافرون بالانتماء ، في خطر كبير من الاتجار بالبشر والسخرة. واضطلع العديد من مهربي المهاجرين بدور مستقدي الأوغام في جميع أنحاء البلد ، مما أتاح لعمال المناجم المحتملين خيار السفر بالانتماء. ثم يتم دفع المهربيين من قبل أصحاب موقع الذهب ، الذين يوظفون عمال المناجم كعمالة مؤقتة ، مما يتطلب من عمال المناجم سداد تكاليف النقل قبل أن يتمكنوا من البدء في الحصول على أجر. وكثيرا ما تكون اتفاقات العمل هذه استغلالية للغاية ، حيث يجري تبادل العمال بين أصحاب مواقع الذهب.

تدفقات الذهب من تيبستي

وينقل الذهب من منطقة تيبستي إما جنوبا إلى نجامينا أو شمالا إلى ليبيا. وفي ليبيا ، تحتفظ القوات المسلحة العربية الليبية بالسيطرة على البلدات الرئيسية التي تتاجر بالذهب. بحلول عام 2017 ، استولى قطرون في جنوب ليبيا على سبها كأكبر مركز لتجارة الذهب ، مع وجود تجار من بنغازي وطرابلس ودبي. أشارت الأبحاث السابقة إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة كانت الوجهة النهائية لتدفقات الذهب من منطقة تيبستي.

في عام 2016 ، استوردت الإمارات العربية المتحدة 81 طنًا من الذهب من ليبيا ، مما يجعلها أكبر مصدر للذهب الأفريقي في ذلك العام. بينما انخفضت الصادرات منذ ذلك الحين ، مع إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة فقط عن واردات رسمية من الذهب تبلغ 2.4 طن في عام 2021. ومن المرجح أن تشمل هذه الأرقام التجارية الذهب المستخرج في كوري بوغودي. تشير البيانات التجارية الأكثر حداثة إلى أن الذهب يتدفق أيضًا من ليبيا إلى تركيا ، والتي قد تكون الآن وجهة رئيسية. يستخدم الذهب أيضًا كعملة في حقل الذهب لشراء الإمدادات الأساسية ، بما في ذلك الأغذية والمياه والمعدات أو السلع غير المشروعة مثل المخدرات والأسلحة.



سلاسل التوريد

محل لبيع الذهب في مدينة دبي وهي سوق الوجهة الشهيرة لاستخراج الذهب في غرب إفريقيا.

berni 0004 shutterstock ©

تلعب شبكات الجريمة المنظمة الوطنية دورًا حاسمًا في دوامة الهشاشة وانعدام الأمن والصراع في مناطق إنتاج الذهب وهم اللاعبون الأقوياء الأكثر نفوذًا والأكثر استفادة من أسواق الذهب غير المشروعة في مراكز التجارة والتصدير الإقليمية ، بعيدا عن مواقع التعدين المتأثرة بالصراع. وفي حين أن سلاسل توريد الذهب قد تتبع العديد من الطرق من مواقع التعدين في جميع أنحاء غرب أفريقيا ، فإن قطاع الذهب يتوطد بشكل متزايد بالقرب من محاور التصدير الإقليمية. تربط تجارة الذهب بين المصالح في قلب الدولة وتلك الموجودة في المحيط الجغرافي والحكومي. وبالتالي ، من المهم رسم خرائط لسلاسل التوريد والتدفقات المالية والشبكات التي تربط مواقع التعدين بمراكز العبور والتجارة الإقليمية من أجل تحديد نقاط الضغط التي قد تكون فيها التدخلات للحد من التجريم والصراع أكثر فعالية.

المحاور الإقليمية: باماكو وكوناكري

وتعد باماكو مركزا إقليميا مهيمنًا تاريخيًا، وضع شروطًا لتصدير الذهب أكثر ملائمة من جيرانه ، حيث يجتذب الذهب المستخرج محليا وكذلك من البلدان المجاورة. كما أن باماكو هي موطن لسوق الذهب الكبيرة ، مع المشترين من الأثرياء ومن يملكون مستويات عالية من السيولة (النقد في متناول اليد). يقال إن باماكو تستضيف ما يقرب من 140 مكتبًا تجاريًا ، ولكن عددًا قليلاً جدًا منها مسجل رسميًا ، مما يسهل غسل الذهب في سلاسل التوريد العالمية. وتقيد التقارير بأن أسعار الذهب في مالي تساوي أو تفوق الأسعار المعروضة في أماكن أخرى من غرب أفريقيا.

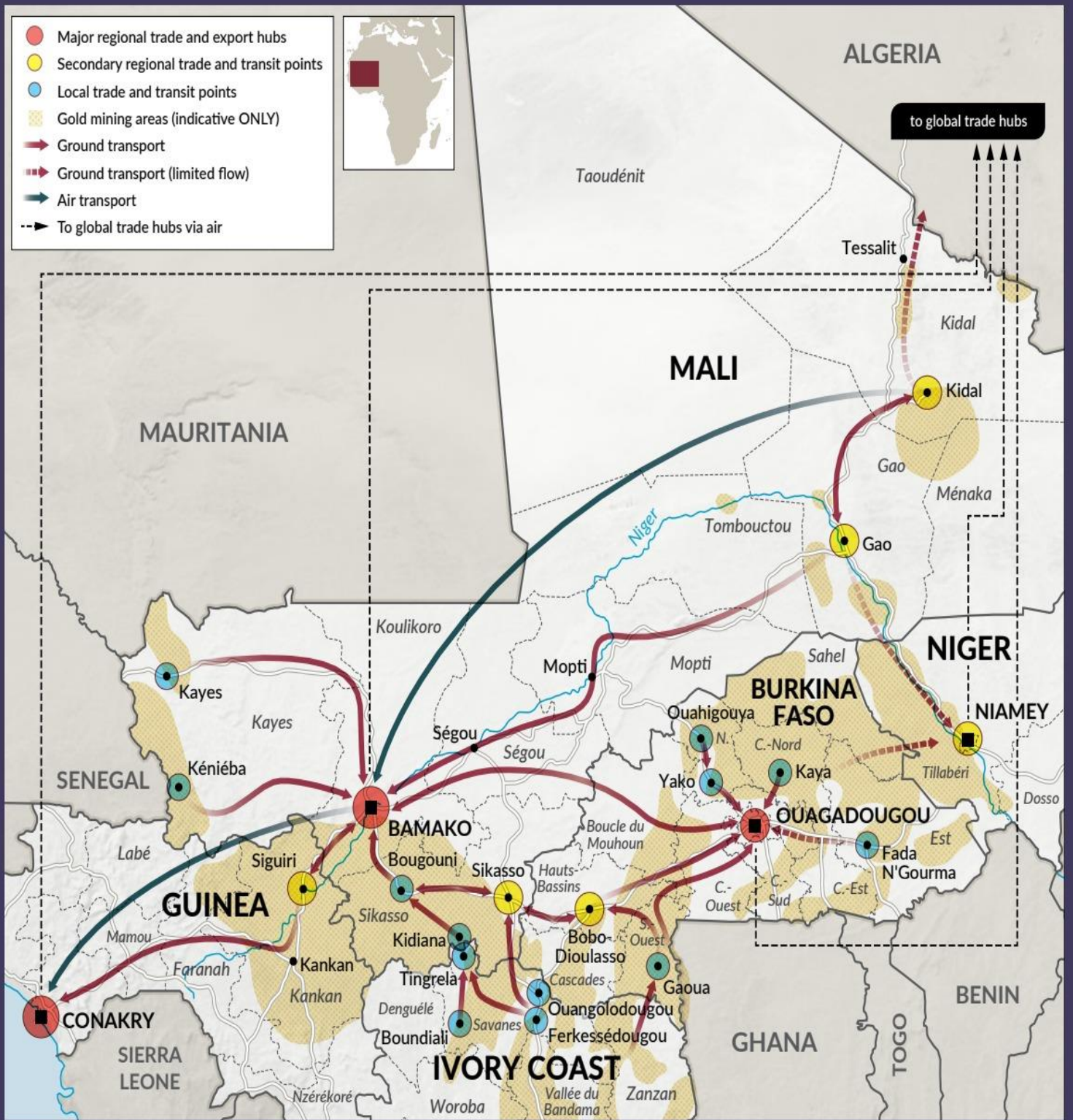
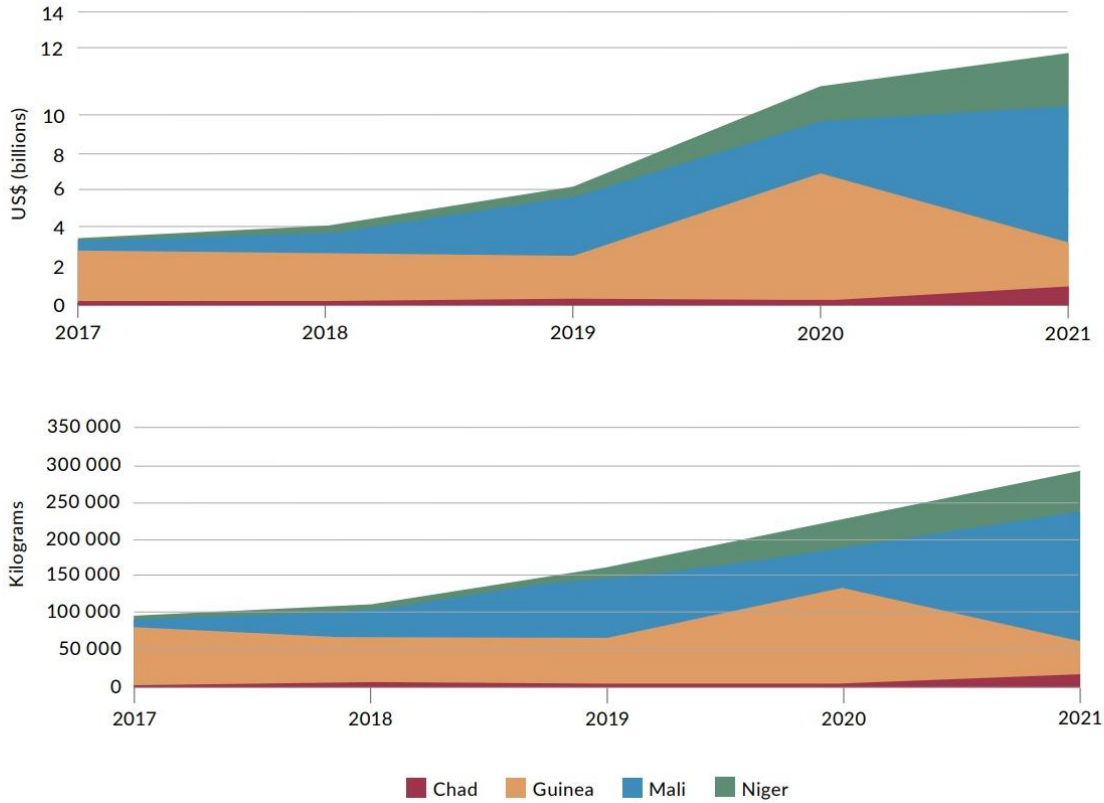


FIGURE 6 Gold supply chains in West Africa.

وهناك أيضا تقارير عن تدفقات كبيرة من الذهب بين مالي وغينيا، والتدفقات إلى غينيا مدفوعة بالطلب من المشترين في كوناكري الذين يطلبون كميات كبيرة من الذهب من نظرائهم الماليين. كما أن السياسات الملائمة في مجال العملة والضرائب تجعل من غينيا وجهة جذابة للتصدير – حيث تفرض غينيا ضريبة بنسبة صفر في المائة على صادرات الذهب. ومع ذلك، فإن فروق العملة تغذي أيضًا تدفقات الذهب في الاتجاه المعاكس. ويمكن للتجار الغينيين الذين يرغبون في الاستفادة من أسعار صرف العملات الأجنبية أن يجلبوا ذهبهم إلى باماكو ويبيعونه لتجار الذهب بدولارات الولايات المتحدة.

قبل العودة إلى غينيا، قاموا بصرف الدولار الأمريكي مقابل فرنك أفريقي، ثم بالفرنك الغيني، محققين ربحًا صغيرًا من كل عملية صرف. وتفيد التقارير بأن الذهب المستخرج في شرق غينيا ينقل أيضا إلى باماكو للبيع بسبب قربها منها – وهي رحلة سهلة نسبيًا من ثلاث إلى أربع ساعات من المراكز التجارية المحلية مثل سيغويري. ومن باماكو، يُزعم أن معظم الذهب يُهْرَب إلى دبي. وتقتضي إجراءات التصدير الرسمية من تجار الذهب الإعلان عن صادرات الذهب إلى السلطات الجمركية. ومع ذلك، يعلن عدد قليل جدًا من التجار عن الكمية الكاملة لصادرات الذهب، مما يقلل بشكل كبير من قيمة صادرات الذهب لتجنب الضرائب. ومن الممارسات الشائعة أن يستخدم مشترى الذهب أرباح الذهب لشراء السلع في دبي، ثم يستوردونها إلى مالي. تمكن هذه الممارسة المتداولين من تجنب مخاطر السفر بالنقد وإجراءات إعادة الإعادة إلى الوطن والخسائر في صرف العملات، مع خلق فرصة دخل إضافية.

ويبدو أن الاضطرابات السياسية الأخيرة في مالي كان لها أثر ضئيل على تهريب الذهب. وعلى الرغم من التغيير في الحكومة واستبدال مسؤولي الجمارك، لا يزال الفساد يبيسر تهريب الذهب من مطار باماكو. ولا تزال شركات طيران متعددة تخدم باماكو، وتوفر خيارات النقل إلى دبي، وكذلك الرحلات الجوية المباشرة إلى تركيا، وهي وجهة أخرى مشتبهاً فيها لتدفقات الذهب غير المشروعة. يقوم بعض تجار الذهب المعروفين برحلات منتظمة كل أسبوعين لنقل الذهب إلى دبي.



الرسم البياني عدد 7 واردات الإمارات العربية المتحدة من الذهب من غرب أفريقيا، 2011–2020 (حسب القيمة والوزن).
المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية.

تسعير الذهب

أسعار الذهب في مواقع التعدين في جميع أنحاء مالي وبوركينا فاسو مرتفعة نسبيًا ، بشكل عام 80-95 ٪ من السعر الفوري العالمي. اعتبارًا من فبراير 2022 ، كانت أسعار الذهب في شمال كوتديفوار (15000 فرنك أفريقي لكل جرام) أقل بكثير من تلك الموجودة في مالي (30000-45000 فرنك أفريقي لكل جرام) ، مما يدفع تدفقات الذهب غير المشروعة من البلاد إلى باماكو. وهذا يجعل من الصعب على مشتري الذهب الرسميين التنافس مع السوق غير المشروعة. فعلى سبيل المثال ، أفاد مشتري للذهب من بوركينا فاسو بأنه: سعر الذهب بلغ في السوق المحلية 35 000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل جرام ، في حين عرضت شركة أنيماس سعر 25 000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل جرام. ومع ذلك ، قد يكون السعر الفعلي المدفوع للذهب أقل بكثير لأنه تم الإبلاغ على نطاق واسع عن أن المشتريين يتلاعبون بمقاييس الترحيح أو يقللون من نقاء الذهب. على سبيل المثال ، قد يُظهر المشترون كتلة ذهبية تزن 6 جرامات عندما تزن في الواقع 8 جرامات ، أو يقدر الصافي بـ 20 قيراطًا عندما يكون في الواقع 22 قيراطًا.



مالي

أما الذهب المستخرج في منطقتي كيدال وعاو فيورده تجار محليون أو عمال مناجم كبار يشترون الذهب من عمليات تعدين أصغر حجمًا قبل نقله إلى باماكو أو ، بدرجة أقل ، برا إلى النيجر وبوركينا فاسو. في حين يمكن نقل الذهب عبر الطريق ، يتجنب تجار الطريق البري بسبب الخطر الذي سبق أن أرسلته الجماعات المسلحة على الطريق. في غياب رحلة منتظمة من كيدال إلى باماكو ، يستخدم جامعو الذهب طائرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لنقل الذهب. في بعض الأحيان ، لن يتم إخبار الناقلين بأنهم يحملون الذهب ولكنهم ببساطة مكلفون بتسليم طرد لأخذه إلى فرد معين في باماكو.

وينقل الذهب المستخرج في جنوب مالي (أي سيكاسو وكوليكورو وكايس) عن طريق الدراجات النارية أو وسائل النقل العام أو المركبات الشخصية إلى باماكو ، حيث يباع لتجار الذهب. يتم بيع الذهب إما إلى هواة التجميع المرخصين المحليين أو إلى زملاء وسيطيين آخرين أو تجار مجوهرات. يتم تمويل بعض التجار من قبل مشغلين خواص أو أجاناب.

كما يجري تهريب بعض الذهب إلى بوركينا فاسو. ففي منطقتي سيكاسو وكينيبيا ، على سبيل المثال ، هناك تدفقات كبيرة من الذهب إلى بوركينا فاسو بسبب الوجود المكثف للمستثمرين البوركينيين في المنطقة. ويجري توحيد تدفقات الذهب هذه في واغادوغو ، وبدرجة أقل في بوبو - ديولاسو ، قبل تهريبها إلى مالي أو مباشرة من واغادوغو خارج القارة.

هناك أيضًا تقارير عن شركات تجارية كبيرة تعمل مباشرة مع شركات التكرير في دبي لمعالجة الذهب وبيعه.

بوركينافاسو

واغادوغو هي الوجهة الرئيسية لتدفقات الذهب من بوركينافاسو ، حيث يعمل بوبو ديولاسو كمركز ثانوي للذهب. وفي واغادوغو ، يتم تدوير الذهب في قضبان قبل تهريبه مباشرة من بوركينافاسو أو عبر مالي. وهناك أيضا تقارير محدودة عن تهريب الذهب عبر توغو ، ولكن يبدو أن هذا التدفق قد انخفض إلى حد كبير. معظم الذهب من بوركينافاسو متجه إلى دبي. تشير الأرقام الرسمية لصادرات الذهب من بوركينافاسو إلى الإمارات العربية المتحدة ، وهي أرقام ضئيلة مقارنة بتقديرات إنتاج الذهب تعدين الذهب الحرفي المبلغ عنها ، إلى أن معظم الذهب تعدين الذهب الحرفي المنتج في بوركينافاسو يتم تهريبه إلى خارج البلاد.

وتدفقات الذهب إلى بوركينافاسو تملئها بشدة ترتيبات التمويل ، حيث أن استثمارات تعدين الذهب الحرفي والصغير الحجم تقوم على شرط أن يكون من اللازم أن يبيع عمال المناجم الذهب إلى الممولين. ويمكن أن تمتد ترتيبات التمويل عبر مسافات جغرافية واسعة وعبر الحدود. فعلى سبيل المثال ، أفيد بأن المشتريين في مدينة واغويو الشمالية قد يمولون عمليات التعدين بالقرب من بوبو - ديولاسو ، في جنوب البلاد. وتفيد التقارير أيضا بأن مشتري الذهب في بوركينافاسو يمولون عمليات في السنغال وغانا وكوتديفوار ومالي. ويقوم عمال المناجم الذهب ومشتروه في بوركينافاسو بنقل الذهب إلى بوبو - ديولاسو أو واغادوغو للوفاء باتفاقات التمويل مع تجار الذهب الأقوياء الأكبر حجما ثم يتم نقل الذهب عبر المحاور الإقليمية ، إما عبر مالي عبر باماكو أو مباشرة خارج واغادوجو.

أدى تعطيل تعدين الذهب وسلاسل توريد الذهب بسبب انعدام الأمن والعنف داخل بوركينافاسو إلى دفع الممولين البوركينابيين إلى التطلع بشكل متزايد إلى الدول المجاورة لتلبية الطلب على المواد الخام من الذهب. يدفع عدم الاستقرار في بوركينافاسو أيضا بعض عمال المناجم الحرفيين في بوركينافاسو للبحث عن عمل في مواقع تعدين الذهب الحرفي خارج البلاد ، ثم إعادة الذهب إلى بوركينافاسو.

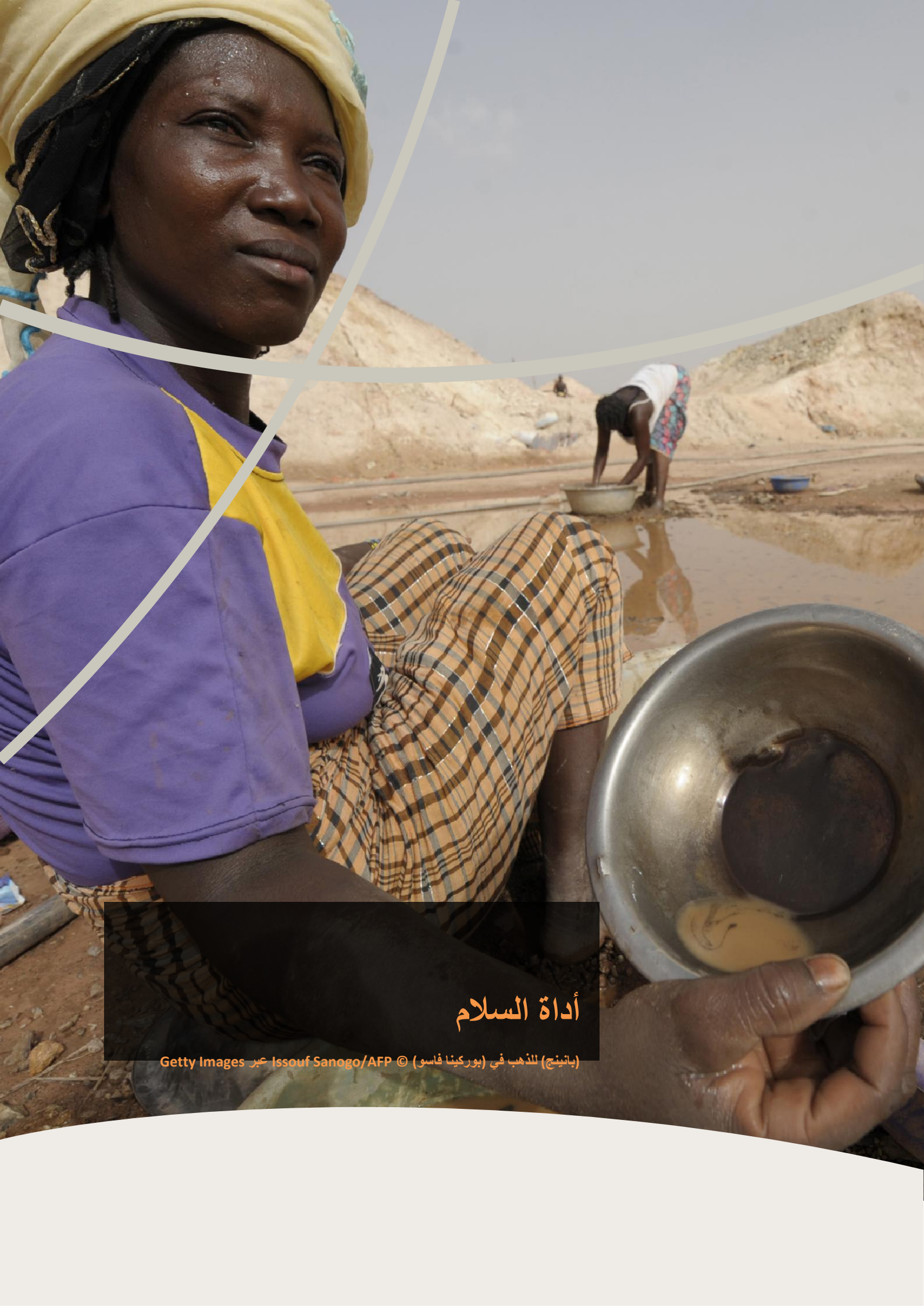
كوتديفوار

ويتدفق الذهب من شمال كوتديفوار إلى مالي ، وبدرجة أقل إلى بوركينافاسو. ومعظم الذهب المستخرج في مناطق تورتيبا وبونديالي وتنغريلا وانغولودوغو يؤخذ إلى باماكو.

يتم تهريب الذهب بشكل رئيسي عبر طريق كاديانا بوغوني باماكو.

أسعار الذهب المعروضة في شمال كوتديفوار أقل بكثير من الأسعار المعروضة في مالي وبوركينافاسو. وهذا هو المحرك الرئيسي لتهريب الذهب إلى مالي ، حيث يدفع المشترون الماليون في المنطقة إلى أخذ هوامش الربح الملائمة، وتفيد التقارير بأن من تجار مالي وغينيا وبوركينافاسو أنشأوا مكاتب لشراء الذهب في المدن المحلية حيث كانوا يشترون الذهب حتى فيفري 2022، بسعر 15 000 فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل غرام. ثم يصبحون قادرين على بيع الذهب مقابل 30000 فرنك أفريقي لكل جرام لمشتري الذهب المالي ، الذين سيأخذون الذهب إلى باماكو ويبيعونه مقابل 45000 فرنك أفريقي. ويقال أيضا إن عمال المناجم الذين يمولون أنفسهم سيأخذون الذهب إلى مالي للاستفادة من ارتفاع الأسعار. وبمجرد بيع الذهب ، غالبا ما تتم إعادة الأموال عبر التحويلات المتنقلة.

وعلى الرغم من أن لبوركينافاسو وجودا كبيرا في شمال كوتديفوار ، حيث تعمل كممولين وعمال المناجم ، هناك تقارير مختلطة عما إذا كانوا يرسلون ذهبهم إلى بوركينافاسو أو مباشرة إلى باماكو. الذهب المستخرج في شمال شرق كوتديفوار وتفيد التقارير بأن كوتديفوار تباع في المقام الأول في بوركينافاسو ، مع نقل جزء أصغر منها مباشرة إلى مالي.



أداة السلام

© Issouf Sanogo/AFP عبر Getty Images (باتينج) للذهب في (بوركينافاسو)

غالبًا ما تتجاهل الآثار المترتبة على العلاقة بين الذهب والصراع دور قطاع الذهب كأداة للسلام حيث يتمتع قطاع تعدين الذهب الحرفي القوي والمستدام والمسؤول بالقدرة على تقليل الهشاشة الإقليمية عبر جميع الأبعاد: السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية.

تعد تعدين الذهب الحرفي مصدرًا لتحسين سبل العيش للدرجة للعديد من سكان غرب إفريقيا الريفيين ، مما يوفر وسيلة للبقاء والأمل للعديد من الناس ، بما في ذلك النازحين داخليًا، وتواجه دول غرب أفريقيا ضغوطًا بيئية واجتماعية متزايدة. على سبيل المثال، يعد تغير المناخ والنمو السكاني من العوامل التي تساهم في الصراع على استخدام الأراضي بين المزارعين والرعاة لأنها تقلل من المساحة المتاحة للمشاة وتعقد طرق الهجرة عبر الرعي. ونتيجة لذلك ، من المتوقع أن تزداد أهمية قطاع الذهب كشبكة أمان اقتصادي لقطاعات واسعة من سكان الريف في غرب أفريقيا ، مما يخلق فرصة للقطاع للعمل كأداة للسلام.

هناك أمثلة على قطاع تعدين الذهب الحرفي الذي يساهم في انخفاض معدلات العنف والمخاطر الأمنية في جميع أنحاء غرب أفريقيا. تعد تعدين الذهب الحرفي فرصة جذابة للدخل ، وتوفر خيارًا بديلًا للأفراد الذين قد ينخرطون في الجريمة أو العنف المسلح. فعلى سبيل المثال ، في منطقة كيدال ، ألقى بعض أعضاء الجماعات المسلحة مثل هيئة السوق المالية وبلاتفورم أسلحتهم لتكريس أنفسهم لتعدين الذهب. في شمال كوتديفوار ، أفاد أفراد المجتمع وأولئك الذين يعملون في قطاع الذهب أن عددًا متزايدًا من اللصوص السابقين يعملون الآن في قطاع تعدين الذهب الحرفي كغاسلي ذهب. في تشاد ، حيث الفرص الاقتصادية الرسمية نادرة ، يقال إن قطاع الذهب لا يوفر العمالة المباشرة فحسب ، بل يزيد أيضًا من عدد الوظائف في الاقتصادات المساعدة.

وعلى النقيض من ذلك ، فإن إزالة الذهب كمصدر للرزق يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع حاد في الاقتصادات غير المشروعة الأخرى الأكثر عنفا. على سبيل المثال ، بعد أن أغلقت الحكومة هضبة جادو رسميًا في عام 2017 ، تكثفت أعمال اللصوصية عبر مناطق شمال النيجر ، مع تقارير تفيد بأن قطاع الطرق الذين كانوا يستخرجون الذهب قد عادوا إلى أعمال اللصوصية.

كما يوفر هذا المشروع ظروفًا معيشية بالغة الأهمية للمشردين داخلياً في بوركينا فاسو. وفقاً للأمم المتحدة ، تم إجبار أكثر من 1.5 مليون شخص على ترك منازلهم ، وغالبًا ما يفرون دون أي شيء سوى الملابس على ظهورهم. وحدث معظم التشريد في مناطق الساحل ، والشمال الأوسط ، استقر 1.5 مليون نازحًا هاربًا من العنف في مجتمعات تعدين الذهب الحرفي في أجزاء أخرى من بوركينا فاسو والدول المجاورة. اعتبارًا من ديسمبر 2021 ، أفيد أنه في العواصم الإقليمية الشمالية ، كان 80 من كل 100 نازح يعملون في قطاع تعدين الذهب الحرفي بشكل ما. كما لجأ العديد من المشردين داخلياً من بوركينا فاسو إلى كوتديفوار ، ويقال إنهم يعملون هناك في مواقع التجمعات العمالية الصغيرة جدًا. بالإضافة إلى توفير وسيلة للبقاء على قيد الحياة ، يوصف قطاع تعدين الذهب الحرفي بأنه يعطي النازحين داخلياً مصدرًا للمعنى والأمل للمستقبل حيث لا يوجد سوى القليل من الآخرين. لا يمكن التقليل من أهمية قطاع تعدين الذهب الحرفي في هذا الصدد.

يمكن أيضًا دمج قطاع تعدين الذهب الحرفي في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR). ففي كوتديفوار ، على سبيل المثال ، يبدو أن استعداد بعض المتمردين السابقين للعمل في قطاع الذهب قد سهل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هناك. على النقيض من ذلك ، في منطقة تيبستي في شمال تشاد ، كان هناك فشل في الاعتراف بإمكانية قطاع تعدين الذهب الحرفي كأداة لإعادة دمج المتمردين التشاديين الذين حاربوا سابقًا كمرتزقة في الحرب الأهلية الليبية. هذه معارضة فائتة للاستفادة من الهياكل الاقتصادية القائمة. وللضحي قدمًا ، يمكن لبرنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتسم بالمصداقية والشمول ويقترن بإضفاء الطابع النظامي على قطاع الذهب أن يساعد على تسريح الجماعات المسلحة ، ومنع المزيد من التجنيد ، وتوفير سبل عيش قانونية بديلة للأفراد الذين قد يلجأون إلى الجريمة المنظمة.



المشردون داخلياً في بوركينا فاسو في ماوى في توغو ، كوتديفوار. © سيبا كامبو/AFP عبر Getty Images



الخاتمة

معسكر تعدين الذهب الحرفي في بوركينافاسو. © جورج بويتلينج/الأمي ستوك فوتو

إن العلاقة بين الذهب والصراع في غرب أفريقيا تعد أكثر تعقيداً بكثير مما يوحي به سرد "معادن الدم" ، والتي تمتد إلى ما وراء مواقع التعدين في الزمان والمكان، إذ تلعب الشبكات الإجرامية دوراً مهماً في هذه العلاقة ، وفي زيادة الهشاشة الإقليمية ومخاطر انعدام الأمن. ومع ذلك ، فإن الذهب هو أيضاً مصدر مهم لتوفير سبل العيش في جميع أنحاء المنطقة التي لن تصبح أكثر أهمية إلا مع زيادة الضغوط البيئية والاجتماعية. وبالتالي ، من الأهمية بمكان الاعتراف أيضاً بإمكانات تعدين الذهب الحرفي كأداة للسلام. هذه الديناميكيات تخلق بيئة يكون فيه البقاء والصراع والإجرام متشابكين بشكل وثيق. على هذا النحو ، يجب أن تستمر التدخلات التي تهدف إلى التخفيف من دور الذهب في تأجيج الصراع وتمويله وأن تأخذ في الاعتبار المسارات طويلة الأجل للاقتصادات السياسية المحلية والإقليمية.

وتقوض الشبكات الإجرامية الجهود الرامية إلى إرساء ممارسات مسؤولة ودعم التنمية والتصدي للمخاطر الأمنية. في حين أن الشبكات الإجرامية يمكن أن توفر التمويل وسلاسل التوريد اللازمة لقطاع الذهب للعمل كمنشط لكسب الرزق ، فإن وجودها يقوض في نهاية المطاف إمكانات التنمية لقطاع تعدين الذهب الحرفي ويزيد من الهشاشة وانعدام الأمن والصراع. وبالتالي ، تحتاج الاستجابات الفعالة أيضاً إلى معالجة الشبكات الإجرامية عبر الوطنية ، واستهداف الجهات الفاعلة المؤثرة في سلاسل توريد الذهب ، وكذلك في التدفقات المالية غير المشروعة الأخرى ذات الصلة.

ولمواجهة هذه العوامل المختلفة على نحو كاف ، يوصى باتباع نهج متعددة الجوانب ، سواء في المناطق المتأثرة حالياً بالصراع المفتوح أو في المناطق التي تواجه تهديدات ناشئة ومستويات متزايدة من الهشاشة.

التوصيات

اعتماد سياسات التعدين التي تدعم تطوير تعدين الذهب الحرفي

أثبتت السياسات المعدنية التي لها تأثيرات متباينة على قطاع تعدين الذهب الحرفي ، بما في ذلك القيود والقيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي والمعادن ، أنها تزيد من الهشاشة ومخاطر انعدام الأمن والنزاع. وبدلاً من ذلك ، يجب أن تحقق السياسات المتعلقة بالمعادن توازناً بين التنظيم الأفضل وتحسين أمن قطاع الذهب ، مع ضمان وجود مسارات مجدية لعمال مناجم تعدين الذهب الحرفي للعمل بشكل قانوني وأن تقدم تعدين الذهب الحرفي فوائد اقتصادية للمجتمعات.

وهذا يتطلب أطر عمل وطنية تعترف بالتعدين الحرفي والصغير الحجم باعتباره نشاطاً اقتصادياً مشروعاً ، وتوفر الآليات القانونية والتنظيمية اللازمة لتشغيله بنجاح - بشكل كامل ، وتوفير الدعم التنموي لتمكين أصحاب المصلحة في قطاع تعدين الذهب الحرفي من الانخراط في الاقتصاد الرسمي ولتشجيعهم على ذلك ، يجب تقليل العقبات البيروقراطية قدر الإمكان. يحتاج عمال المناجم والتجار أيضاً إلى حوافز واضحة للمشاركة مع القطاع الرسمي ، على المدى القريب والطويل. علاوة على ذلك ، هناك حاجة إلى زيادة المشاركة المباشرة مع أصحاب المصلحة في تعدين الذهب الحرفي لبناء العلاقات اللازمة لمزيد من الاستيعاب.

وسيتعين أيضاً معالجة التوترات بين عمليات التعدين الصناعي والتعدين الحرفي والصغير الحجم، وهناك حاجة ملحة إلى تحديد حلول واقعية وعملية تسمح بالتعايش السلمي. تعد المهمة المعقدة والطويلة الأجل لمعالجة الأثر التنظيمية للحقوق في الأراضي في العديد من مناطق غرب إفريقيا عنصراً رئيسياً في ذلك. وبالتوازي مع ذلك ، يجب أن تتجاوز عمليات التعدين الصناعي النهج الأمنية لبناء علاقة مع قطاع التعدين الحرفي والصغير الحجم. وهناك حاجة أيضاً إلى مسارات قانونية للتعايش.

النظر في دور ميليشيات الهوية وجماعات الدفاع عن النفس في الاستراتيجيات الأمنية

إن الدور البارز والمتزايد لجماعات الدفاع عن النفس وميليشيات الهوية في العلاقة بين الذهب والصراع يخلق تحديات تحتاج إلى رصد دقيق. يمكن للجماعات لعب دور إيجابي ، والحفاظ على السلام وملء الفراغات الأمنية التي تتركها الدولة. ومع ذلك ، فإن العمل كتمثليين للأمن يمكن أن يزيد بشكل كبير من مخاطر السلامة للأعضاء ، مما يجعلهم مستهدفين للجهاديين والإرهابيين وجماعات النزاع الأخرى. وينطبق هذا بشكل خاص عندما يتم تحديد المجموعات رسمياً في الاستراتيجيات الأمنية ، ولكنها لا تتلقى التدريب أو المعدات أو الدعم الكافي. من ناحية أخرى ، عندما تصبح مجموعات الهوية والدفاع عن النفس مسببة ، أو تشارك في اليقظة العنيفة ، أو تتطور إلى مجموعات شبيهة بالماфия ورجال أعمال عنيفين ، فإنها يمكن أن تزيد من الهشاشة وتغذي انعدام الأمن. وبالتالي ، على الرغم من قيمتها في تعميق استراتيجيات أمن الدولة على المدى القصير ، قد تقوض الميليشيات في نهاية المطاف سيادة القانون وشرعية الدولة عندما تقوم الدول بإضفاء الشرعية على الجماعات دون حماية حقوق الإنسان أو مواجهة الإجرام. على هذا النحو ، يجب أن تسترشد الاستجابات السياسية والتدخلات الأمنية بدور جماعات الدفاع عن النفس وميليشيات الهوية في النهوض باستراتيجيات أمن الدولة وقطاع الذهب. هذه ديناميكيات معقدة ومتعددة الأوجه يجب النظر فيها على المستوى المحلي ، حيث تختلف شخصية وأفعال المجموعات بشكل ملحوظ.

تركيز جهود الإنفاذ على العقبات والجهات الفاعلة المؤثرة في سلاسل توريد الذهب غير المشروعة

إن التصدي للإجرام والإفلات من العقاب على نطاق واسع في تجارة الذهب أمر ضروري لمكافحة تدفقات الذهب غير المشروعة وتمويل الصراعات. للحصول على أكبر تأثير وتجنب الأضرار غير المقصودة ، من الضروري استهداف الجهات الفاعلة الأكثر ضرراً وتوفير بدائل للجهات الفاعلة غير الرسمية التي قد تعتمد على الجهات الفاعلة الإجرامية لتمويل أو شراء الذهب. وبالتالي ، يجب تخصيص المزيد من الموارد لاستهداف الجهات الفاعلة والتدفقات المالية ونقاط العبور في أسواق الذهب غير المشروعة.

سيكون لعمل الشرطة الفعال في نقاط الاختناق في سلاسل التوريد ، مثل محاور التجارة والممرور العابر والمطارات الدولية ، تأثير أكبر على الذهب غير المشروع والتدفقات المالية.

نظرًا للطبيعة عبر الوطنية لسلاسل توريد الذهب ، والاحتمال الكبير بأن الجهات الفاعلة رفيعة المستوى ستجري أنشطة ولديها أصول في مختلف الولايات القضائية ، هناك حاجة أيضًا إلى زيادة التنسيق عبر الدول المرتبطة بسلاسل توريد الذهب. وخارج غرب أفريقيا ، يمكن لمراكز تجارة الذهب الدولية والشركاء التجاريين الرئيسيين زيادة الرقابة على واردات الذهب وتنظيمها ، مما يزيد من الضغط على سلاسل التوريد غير المشروعة.

تشجيع بذل العناية الواجبة "الهزيلة" في توريد الذهب

تشجع العديد من المعايير والمبادئ التوجيهية واللوائح الحالية في قطاع المعادن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص على التصرف بمسؤولية في توريد الذهب من تعدين الذهب الحرفي ، بما في ذلك في مناطق النزاع والمناطق عالية المخاطر. تشجع ممارسات العناية الواجبة هذه مشتري الذهب على دعم الممارسات الجيدة ، بدلاً من قطع سلاسل التوريد كجزء من استراتيجيات إزالة المخاطر. لإحراز تقدم في هذه الجهود ، هناك حاجة إلى مزيد من المشاركة مع أصحاب المصلحة في تعدين الذهب الحرفي – كل من عمال المناجم وتجار الذهب - لتقييم جدوى المتطلبات وأفضل الممارسات لتحقيق النتائج الإيجابية. إذا كانت أنظمة إصدار الشهادات معقدة للغاية أو وضعت معايير غير قابلة للتحقيق للعديد من أصحاب المصلحة في تعدين الذهب الحرفي ، فإن ذلك سيمنعهم من التعامل مع القطاع الرسمي ويدفعهم إلى أسواق الذهب غير المشروعة ، مما يزيد من الهشاشة ومخاطر النزاع.

يمكن للمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنمائية أيضًا دعم أصحاب المصلحة في تعدين الذهب الحرفي لفهم متطلبات المصادر المسؤولة بشكل أفضل والوفاء بالمعايير. وبالإضافة إلى ذلك ، يمكنهم المساعدة عن طريق إجراء بحوث بشأن سلاسل الإمداد والاقتصادات السياسية وأثار معايير الاستعانة بمصادر مسؤولة على القطاع والمجتمعات المحلية ، فضلاً عن المشاركة في التوعية التي تساعد في تغيير التصورات العامة عن القطاع ومخاطر المشاركة مقابل عدم المشاركة.

إدراج قطاع الذهب في استراتيجيات الأمن والسلام

أخيراً ، ينبغي إدراج قطاع الذهب في الاستراتيجيات الأمنية وعمليات السلام ، سواء كاستراتيجية مرونة اقتصادية للنازحين ، أو كجزء من عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. يمكن أن يعالج تضمين قطاع الذهب في الوقت نفسه دوافع الصراع وتأثيرات الصراع على قطاع الذهب ، مع دعم الخصومات الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. من خلال الاعتراف بتعدين الذهب الحرفي كمصدر أساسي لكسب الرزق والمحرك الاقتصادي – بدلاً من كونه مجرد مصدر لتمويل النزاع – سيكون أصحاب المصلحة المحليون والوطنيون والدوليون في وضع أفضل لدمج الذهب في استراتيجيات الأمن والاستقرار حيث يجب التعامل مع مشاركة الجهات الفاعلة في النزاع (الحكومية وغير الحكومية) مناقشات حول تعزيز سبل العيش البديلة والمصالحة ، بالإضافة إلى الوصول إلى الودائع والإيجارات الذهبية. والأهم من ذلك ، يجب أن تشمل الجهود تدريب المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين ودعم قدراتهم. ويتطلب ذلك أيضاً وعياً قوياً بالحالة السائدة في الشبكات والأنشطة وديناميات السلطة.



GLOBAL INITIATIVE

AGAINST TRANSNATIONAL
ORGANIZED CRIME

نبذة عن المبادرة العالمية
المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي شبكة عالمية تضم أكثر من 600
خبير في الشبكات حول العالم. وتتيح المبادرة العالمية منبرا لتشجيع المزيد من النقاش والنهج
الابتكارية باعتبارها اللبنة الأساسية لاستراتيجية عالمية شاملة لمكافحة الجريمة المنظمة.

www.globalinitiative.net

بدعم من:



Federal Foreign Office